الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
جامعة 8 ماي 1945
* قالمة *

كلية العلوم الانسانية والعلوم الإجتماعية
قسم التاريخ
تخصص: تاريخ عام



مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر تخصص تاريخ عام

الاتصالات الجزائرية الفرنسية
"المفاوضات" 1956-1962م

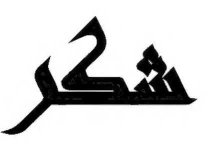
من إعداد:
بوراس فاطمة
رحال مروة

الأستاذ المشرف:
-قرين عبد الكريم

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة	الجامعة
برمضان سعاد	أ. محاضر-أ-	رئيسا	8ماي1945
قرين عبد الكريم	أ.مساعد-أ-	مشرفا	8ماي1945
غربي الحواس	د.محاضر –أ-	مناقشا	8ماي1945

السنة الجامعية: 2018/2017


بسم الله الرحمن الرحيم



الشكر كل الشكر لله عز وجل فلولا نعمة التوفيق لما أنجز هذا العمل.

فالحمد لله رب العالمين.

من لا يشكر الناس لا يشكر الله

فمن هذا المنطلق نتقدم بجزيل الشكر وكل الامتنان للأستاذ المشرف

"قرين عبد الكريـــــــــم"

الذي لم يبخل علينا بأي نوع من أنواع المساعدة.كما نشكر له حرصه الدائم على تقديم الأفضل. فكل الشكر.

كما نتقدم بالشكر لكل من علمنا حرفا طيلة مشوارنا الدراسي. أساتذتنا الأفاضل من التحضيري إلى الجامعي.

نتوجه بالشكر كذلك لكل عمال قسم التاريخ من أساتذة وإداريين

وكل من ساعد في انجاز هذا العمل من بعيد أو قريب

وفي الأخير نتمنى من كل من تقع هذه المذكرة بين يديه للمراجعة أو لاتخاذها كمرجع أن يدعوا لنا بالخير.



إهداء

أهدي هاد ا العمل المتواضع الى من أناروا علينا ضوء الامل في حياتنا الى كل من ضحى بحياته من اجل الوطن لنعيش بحرية وشموخ الى أبطالنا وقدوتنا في حب الوطن الى شهدائنا الابرار رحمهم الله واسكنهم جنة الخلود

أهدي عملي هاذا الى حبيبة قلبي ونورو عيني الى من أضاءت لنا شمعة الحياة ومن انعمت علينا بالتربية الحسنة والاحترام إلى من علمتنا أن العلم تواضع والعبادة إيمان والنجاح إرادة والحياة عمل أمي معشوقتي (نورة) الى صاحب القلب الكبير واطيب وانعم واحن مخلوق الى من علمني الكرامة وحب المثابرة والنجاح ومن شجعني بحماس في مشواري الدراسي أبي يا أغلى اب (رابح) الى اخوتي أحبتي وسندي (صهيب).(اسلام) الى كل صديقاتي والى من لن انسى فضله في مشواري الدراسي عمي (محمد) ادام الله عليه بالصحة والعافية والى من قدمت لي مساندة كبيرة في رسالة تخرجي أنعم الله عليها بالهناء الى زوجة عمي (سهام) والى كل من دعمني ولو بكلمة

إلى من أحبهم في هذه الدنيا



إهداء:

بسم الله وكفى والصلاة والسلام على المصطفى "صلى الله عليه وسلم

" أشكر الله الذي وفقني في عملي هذا اللهم تقبله مني وإجعله خالصا لوجهك الكريم

أهدي هذا العمل المتواضع إ لى من قال الله عز وجل فيهما

وأخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل ربي إرحمهما كما ربياني صغيرا

إلى روح والدي الطاهرة رحمة الله عليه إ لى من ربتني وأنارت دربي

وأعانتني بالصلوات والدعوات إ لى أغلى إنسان أمي الحبيبة "مسعودة"

إلى شريك حياتي المستقبلي "إدريس"

إلى أسعد الناس بنجاحي إخوتي "وداد وردة اسيا وأخي العزيز صلاح

وإلى أختي القريبة من قلبي أميرة"

إلى زوجة أخي أمينة إلى من أضاف معنى لحياتنا إبن أخي وحبيب قلبي "أويس"

إلى أبناء أخوتي وبناتهم إلى خالاتي وأخوالي عماتي وأعمامي بناتهم وأبنائهم

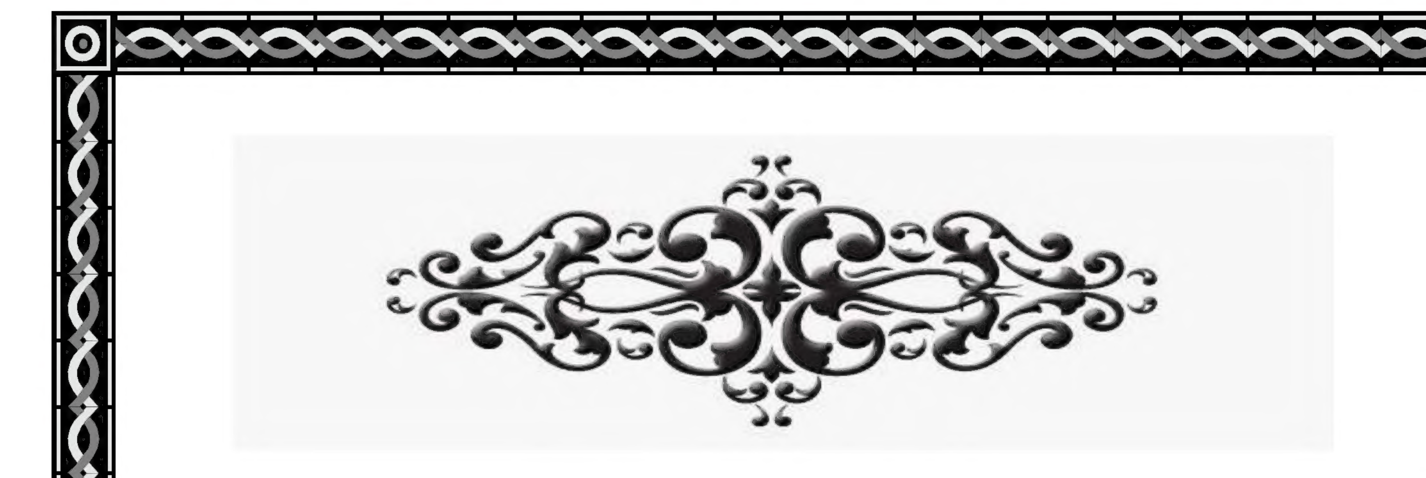
دون أن أنسى أصدقائي ورفيقاتي دربي "نعيمة خديجة سارة شهرة صفاء "

إلى كل من دعمني وكل من عرفني من قريب أو بعيد

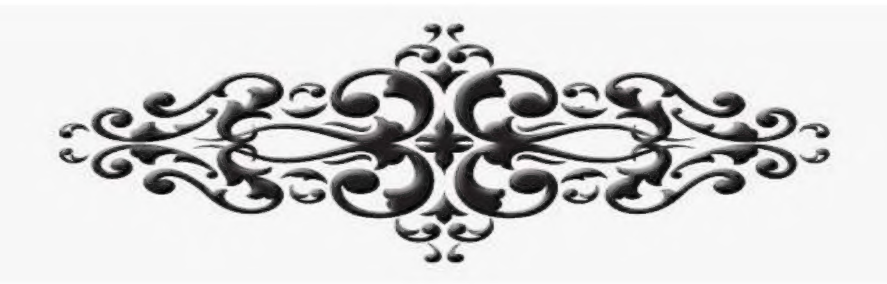
وإلى من شاركتني في مذكرتي وكانت أخت وخير رفيقة "مروة"

وأخيرا ها أنا أحقق ما كنت اتمنى الوصول إليه فالحمد لله حمدا كثيرا وشكرا عظيما

بوراس فاطمة




مقدمة



مقدمة:

إن بعض من تناول الثورة الجزائرية منذ سنة 1954 إلى غاية 1962 قد اعتبرها حربا تحريرية وأنها مجرد عمل عسكري تحكمت فيه الاستراتيجيات الحربية أكثر منها سياسية ولكن في الحقيقة أنها انطلقت من معطيات تاريخية ومسيرة نضالية وسياسية وأحداث متتابعة فالثورة في المرحلة الأولى من اندلاعها إلى غاية عقد أول مؤتمر وطني جمع بين العديد من القيادات الكبرى بوادي الصومام في شهر أوت 1956 كانت عبارة عن انطلاقة عسكرية محظى إلا أنه في هذه الفترة بدأ يطفو على الساحة نوع جديد من العلاقات بين الطرفان والتي تمثلت في بداية الاتصالات الجزائرية الفرنسية منذ سنة 1956 والتي تطورت فيما بعد إلى مفاوضات ومن هنا كان موضوع دراستنا الذي سوف يرتكز من بداية الاتصالات الجزائرية الفرنسية إلى غاية حدوث مفاوضات فعلية تمثلت في اتفاقيات إيفيان.

أما عن الأسباب التي دفعتنا لاختيار هذا الموضوع أن هذه المفاوضات كانت بمثابة تتويج لكفاح الشعب الجزائري خاصة المرحلة الأخيرة منها "اتفاقية إيفيان" ومن هذا المنطلق نحاول اليوم معرفة مراحل المفاوضات التي جرت بين الجانبين "الجزائري والفرنسي" وما تمخض عنها من نتائج وقد تساءلنا عن الكثير من القضايا والابهامات التي كانت محاطة بهذا الموضوع.

وهذا ما دفعنا بطرح الإشكالية التالية: كيف كانت البدايات الأولى للمفاوضات وما هي أهم اللقاءات التي تضمنتها أولى الاتصالات الجزائرية الفرنسية وهل حققت اتفاقية إيفيان ما كان واردا في نداء أول نوفمبر؟ وهذه الإشكالية تفرعت عنها عدة تساؤلات:

1. كيف تحولت الاتصالات من اتصالات سرية إلى مفاوضات فعلية؟
2. كيف كانت ردود الأفعال حول اتفاقية إيفيان لدى كلا الطرفين الجزائري والفرنسي؟
3. ما هي أهم محتويات اتفاقية إيفيان؟

وهل كان لها وزن سياسي وقانوني؟ ومن استفاد منها أو خدمت أكثر الجانب الفرنسي أم الجزائري؟

وللإجابة على هذه التساؤلات اعتمدنا على المنهج التاريخي الذي يقوم على السردي التحليلي والمقارن للأحداث خاصة عند التطرق للفصل الثالث وهذا باعتمادنا على قائمة متنوعة من المصادر والمراجع.

فبداية كانت المصادر متنوعة وتمثلت أولا:

الجرائد باللغة العربية: اعتمدنا على جريدة المجاهد التي تصدرها جبهة التحرير الوطني، إذ تضم مختلف الأحداث التي مرت بها الثورة الجزائرية بما فيها مسار المفاوضات.

بالنسبة للكتب:

-**باللغة العربية:** فقد اعتمدنا على مذكرات الجنرال ديغول مذكرات الأمل التجديد 1958، 1962، والتي تضمنت جزءا خاصا بالمفاوضات الجزائر إذ حاول هذا الأخير عرقلتها، إضافة إلى ذلك تكلم على مسار كل المفاوضات بإيجاز إلى غاية التوقيع على اتفاقية إيفيان والإعلان على وقف إطلاق النار.

-كما نجد كذلك كتاب لموريس ألي Maurice Allais الذي قدم تحليلا لمحتوى اتفاقية إيفيان.

-**باللغة الفرنسية:**

اعتمدنا على كتاب رضا مالك LAlgerie à Evianيحتوي على النص الكامل لاتفاقية إيفيان الثانية و كتاب بن يوسف بن خدة Les accords dévianوكانوا هؤلاء من أعضاء الوفد المفاوض الجزائري مع فرنسا خاصة في مفاوضات إيفيان الثانية.

أما بالنسبة للمراجع:

-نجد باللغة العربية يحي بوعزيز "ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين" الذي يتكلم بالتفصيل على اتفاقية إيفيان وتناول كل محاورها.

كذلك كتاب الخليفة الجندي وآخرون، حوار حول الثورة الجزء الثالث حيث كان هناك نقاش وحوار حول جميع محاورها.

أما باقي الكتب فيتكلم فيها المؤرخين بصفة عامة عن المفاوضات الجزائرية الفرنسية بداية من اتصالات مولئن التمهيدية لقاء إيفيان الأول مثل بوحوش عمار التاريخ السياسي للجزائر من البداية إلى غاية 1962.

عبد المجيد بلخروبي، ميلاد الجمهورية الجزائرية والاعتراف بها حيث أجرى دراسة تحليلية وقانونية لاتفاقية إيفيان.

أما بالفرنسية اعتمدنا على كتابات مؤلفين فرنسيين في مقدمتها كتاب.

Gillebrt Meynier, Histoire intérieure du FLN (1954, 1962)

حيث يقدم دراسة للتاريخ الداخلي لجبهة التحرير الوطني بما فيها الصراعات التي كانت بين القادة المفاوضات، أعمال منظمة الجيش السري، معتمدا على إحصائيات ونسب مأخوذة من الأرشيف.

Sylvie thénault Histoire de la guerre d'indépendance

حيث تم التركيز فيه على مسار المفاوضات.

-نجد أيضا المجلات: هناك مقالات متخصصة على سبيل المثال، رضا مالك مفاوضات إيفيان.

كذلك ميلودي سهام، مسار المفاوضات الجزائرية الفرنسية أما فيما يخص الرسائل الجامعية والأطروحات، منها من تطرقت إلى مفاوضات إيفيان والمرحلة الانتقالية وكذلك الموقف الفرنسي من هذه الاتفاقيات خاصة في أطروحة ميلودي سهام.

كما اعتمدنا على رسائل جامعية أخرى مثل رسالة أحمد منغور بعنوان موقف الرأي العام الفرنسي من الثورة الجزائرية 1954-1962 بشكل مخفف.

-وبهذا نكون قد اعتمدنا على مجموعة من المصادر والمراجع والتي كانت بعضها يخدم الموضوع أكثر من بعض اخر.

ونظرا لطبيعة الموضوع البحث والإشكالية التي طرحت تمت معالجته عن طريق خطة تضمنت مقدمة ومدخل وثلاث فصول وخاتمة وملاحق بالإضافة إلى قائمة المصادر والمراجع.

ففي المدخل حاولنا دراسة انطلاقة الثورة وإبراز أهم ردود الأفعال حولها إلى غاية 1956 حيث سنبدأ أولى الاتصالات الجزائرية الفرنسية.

-أما الفصل الأول فتطرقنا فيه إلى الاتصالات في عهد الجمهوريتين الرابعة والخامسة

-المبحث الأول تناولنا فيه الاتصالات السرية في عهد الجمهورية الرابعة 1956-1958 حيث تضمنت أولى اللقاءات السرية إضافة إلى اختطاف طائرة القادة الخمسة.

-أما المبحث الثاني فتضمن الاتصالات الرسمية في عهد الجمهورية الخامسة ووصول ديغول للحكم حيث تحدثنا فيه عن وصول ديغول للحكم وعن أهم اللقاءات التي حدثت بين الطرفين والتي باءت كلها بالفشل، لتأتي بعدها مرحلة المفاوضات الفعلية والأخيرة تمثلت في اتفاقية إيفيان.

-أما الفصل الثاني: فخصصناه لتحدث عن ظروف انعقاد مفاوضات إيفيان الأولى والثانية .

المبحث الأول فتناولنا فيه أهم الظروف من بينها مظاهرات 11 ديسمبر 1960 كذالك محاولة انقلاب الجنرالات الأربعة على حكومة ديغول.

-أما المبحث الثاني فتحدثنا فيه عن مفاوضات إيفيان الأولى بصفة عامة.

والمبحث الثاني فكان حول مفاوضات إيفيان الثانية مع إبراز بعض الخلافات بين الجانبين حول البنود المقترحة

-الفصل الثالث عبارة عن قراءة وتحليل لأهم مضامين اتفاقية إيفيان مع إبراز ردود الفعل حولها

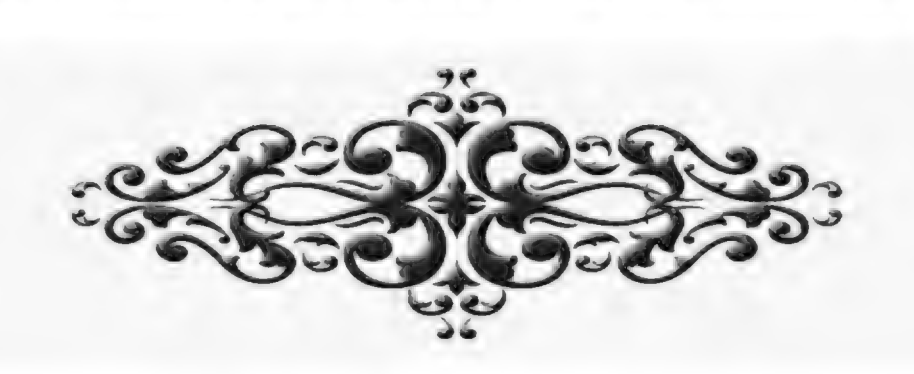
حيث قمنا فيه بتصنيف مضامين الاتفاقية وبنودها إلى بنود سياسية وعسكرية وبنود اقتصادية ثقافية

المبحث الأول تضمن أهم البنود والمضامين لهذه الاتفاقية حيث كانت هناك بنود سياسية وعسكرية واقتصادية وثقافية مع تقديم تحليل لبعض البنود التي احتوتها الاتفاقية.

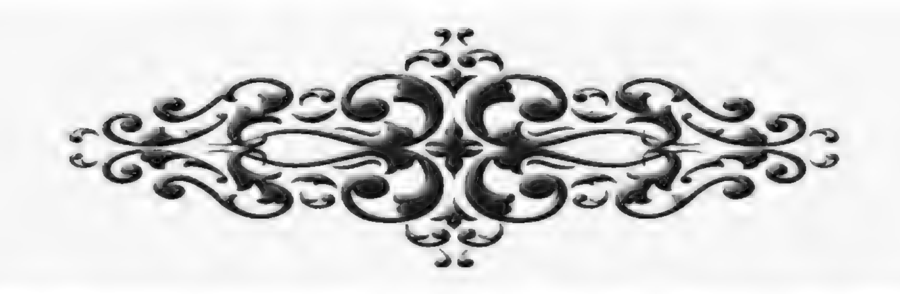
المبحث الثاني: كان عبرة عن تحليل لبعض بنود اتفاقية إيفيان.

المبحث الثالث: جسدنا فيه ردود الأفعال حول اتفاقية إيفيان وقسمناها إلى ثلاث جوانب، رد فعل الجانب الجزائري الجانب الفرنسي وأخيرا جانب الرأي العام العالمي وأهم آرائه حول الاتفاقية

-أما الخاتمة فكانت بمثابة تتويج لهذا العمل شملت مجموعة من الاستنتاجات ونتائج توصلنا فيها للإجابة على الإشكالية والتساؤلات الفرعية أما فيما يخص الملاحق فإستعنا بها خاصة في تبين أعضاء الوفد الجزائري المفاوض في اتفاقية إيفيان كذلك بعض صور لجريدة المجاهد لتبين اول اتصال مباشر ومسار مفاوضات إيفيان.



مدخل تمهيدي



-التحضير للثورة:

عند حلول سنة 1954 كان الوضع العام في الجزائر شبه ميؤوس منه فلا مخرج للشعب الجزائري من المأزق الذي حشره في المستعمر فأوضاعه المادية والمعنوية متردية، شخصيته ممزقة ولغته محظورة عليه وتاريخه مشوه، وحتى عقيدته حاول المحتل تضليلها واستعمالها لما يخدم مصالحه[1].

وفي ظل هذه الظروف الصعبة، عزم بعض مناضلي حركة انتصار الحريات الديمقراطية، بعد أن سئموا من الصراع على السلطة أن يفجروا لهيب الثورة فأسسوا اللجنة الثورية للوحدة والعمل[2]: لتأخذ المبادرة التاريخية للشروع في الكفاح المسلح، فتم الاتصال بين أعضاءها واتفقوا على أن يجتمعوا في صالمبي بالعاصمة بتاريخ 25جويلية 1954 وسمي هذا الاجتماع التاريخي باجتماع الاثنين والعشرين[3].

نوقش فيه قرار إعلان الثورة وكيفية ذلك والأحداث الرامية إليها وبعد أن تم تحديد المناطق وتقسيمها[4].

اندلعت الثورة في ليلة الفاتح من نوفمبر 1954 على الصفر كما وقع الاتفاق عليه.

حيث قام المناضلون بنحو ثلاثين هجوما على أكثر من ثلاثين نقطة فرنسية في مختلف

---

[1] جمال قنان، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، د ط، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1994، ص208.

[2] اللجنة الثورية للوحدة والعمل: تأسست في 23 مارس 1954 من طرف مناضلين من حركة انتصار الحريات الديمقراطية كان الهدف منها محاولة الإصلاح بين المصاليين والمركزيين إضافة إلى التحضير للثورة أنظر إلى محمد لحسن أزغيدي مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية 1956-1962، د ط، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص59.

[3] للإطلاع على القادة الاثنين والعشرين أنظر: محمد لحسن أرغيدي، المرجع نفسه، ص89.

[4] زبيحة زيدان المحامي، جبهة التحرير الوطني "جذور الأزمة"، د ط، دار الهدى للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص79.

أنحاء الجزائر [1] وعرفت الانطلاقة نشاطا وقوة كبيرة خاصة في منطقة الأوراس التي كانت تحت قيادة مصطفى بن بولعيد وذلك بسبب سلاح المنضمة الخاصة الذي كان مدفونا في المنطقة، وفي نفس الوقت أعلن قادة الثورة من "القاهرة" عن بدء النضال الثوري للشعب الجزائري، وتم توزيع البيان الذي ينص عن تشكيل جبهة التحرير الوطني، التي خلفت اللجنة الثورية للوحدة والعمل، والتعريف بالثورة الجزائرية وأسباب اندلاعها والهدف منها، كما عرضت جبهة التحرير الوطني في هذا البيان على الحكومة الفرنسية أن تتفاوض معها إذا كانت تعترف بحق الشعوب في تقرير مصيرها وأخيرا طلبت من الشعب الجزائري تقديم العون والدعم لثورة[2].

3-ردود الفعل الأولية على اندلاع الثورة الجزائرية:

تباينت مواقف الجزائريين شعبا وأحزابا من الثورة الجزائرية.

1-الشعب الجزائري:

كانت انطلاقة الثورة مفاجئة للرأي العام الجزائري، لأن قرار الشروع في العمل المسلح اتخذ في نطاق ضيق بين مناضلين محدودي العدد[3]، فقد استقبل الشعب الجزائري هذه الثورة واحتضنها، وبهذا الصدد يقول المجاهد السيد، "بن طوبال": "عندما توجهنا إلى الشعب لم نجد صعوبة كبيرة هذا في أول نوفمبر، فالشعب لم يسبب لنا مشاكل وقبلا نحن كنا نخفي أنفسا ولم نكن نذهب عند كل الناس، لكن وجدنا كل الناس فرحين وكلهم مستعدون عندما نطلب منهم التضحية كانوا راضين بها" وأضاف عليها قائلا "كانوا يتساءلون ويقولون لماذا لم يكن عندكم

[1] بسام العسلي، جيش التحرير الوطني الجزائري، ط خ، دار النفائس للطباعة والنشر، لبنان، دار الرائد، الجزائر، 2010، ص15.

[2] شارل أندري جوليان، تاريخ الجزائر المعاصرة، تر عيسى عصفور منشورات عويدات، باريس، 1982، ص161.

[3] محمد لحسن أزغيدي، المرجع السابق، ص84.

سلاح فإننا على استعداد لبيع جميع أرزاقنا بشرط واحد وهو ألا تقترضوا من عند الدول حتى لا تكون الجزائر مرهونة عند الاستقلال...[1]

لكن هذا الأمر لا ينفي حقيقة وجود بعض فئات من الشعب كانت متخوفة من مستقبل هذا العمل الخطير[2].

-موقف المصاليين:

ساد الاعتقاد في أوساط المناضلين بفرنسا بأن "مصالي الحاج" وجماعته من المصاليين هم من كانوا وراء إعلان الثورة لكن الحقيقة التاريخية أكدت أن هؤلاء فوجئوا بالثورة فقد حاول المصاليين تبني الانطلاقة ومحاورة قادة جبهة التحرير الوطني من أجل التوغل في الثورة ومشاركتهم القيادة، في حين أن "مصالي الحاج" أذاع بيانا طويلا يوم 08 نوفمبر 1954 وجه للفرنسيين، ندد فيه بالنظام الاستعماري ونهبه للأرض ومحاربته اللغة العربية والدين الإسلامي، ثم طلب فيه من الشعب الفرنسي وطبقه العاملة أن يمدا يد الأخوة للشعب الجزائري[3].

---

[1]مولود قاسم نايت بالقاسم، ردود الفعل الأولية داخلا وخارجا على غرة نوفمبر أو بعض مآثر الفاتح نوفمبر، د ط، دار الأمة، الجزائر، 2007، ص58.

[2]مصالي الحاج (1898-1974) زعيم التيار الاستقلالي في الجزائر، أنشأ نجم شمال إفريقيا (1926) وحزب الشعب الجزائري 1936، وأخيرا حركة انتصار الحريات الديمقراطية "1946" كانت مواقفه صارمة اتجاه السياسة الفرنسية، لم يشارك في الثورة التحريرية الجزائرية بسبب الخلافات السابقة بنية وبين جبهة التحرير الوطني أنظر: الحاج مصالي، مذكرات مصالي الحاج (1898-1938)، تر: محمد معراجي الوكالة الوطنية للنشر والإشهار، الجزائر، 2007، ص03.

[3]علي كافي مذكرات الرئيس علي كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري (1946-1962) د ط، دار القصبة للنشر، الجزائر، 1999، ص57.

-موقف المركزيين:

رأى هؤلاء أن الثورة جاءت في غير وقتها المناسب لأنهم لم يكونوا وراء انطلاقها بل أن بعض العناصر من قيادة المركزيين قد أحست بالضياع قاعدتها النضالية، لهذا بعث جماعة من المركزيين، على رأسهم بن يوسف بن خدة[1].

رسالة إلى وزير الداخلية الفرنسية آنذاك بتاريخ 25 نوفمبر 1954 جاء فيها "أننا نرى بأنه من الضروري والعاجل الشروع في سياسة التهدئة تكون تدابيرها الأولى هي وقف القمع والتبعات الجارية، وإصدار عفو واسع والاعتراف لكل الجزائريين بحقهم في أن يمارسوا بصورة عادية كل الحريات الديمقراطية التي يكفلها الدستور الفرنسي...[2].

-موقف جمعية العلماء المسلمين الجزائريين:[3]

لقد كانت افتتاحية البصائر الصادرة بتاريخ 5 نوفمبر 1954 تعبر عن الدهشة الكبيرة للجمعية وعلى الحالة النفسية التي ميزت أعضاءها يقول كاتب المقال: "...لحد الساعة لم نتصل بالتفاصيل المقنعة عن الحوادث، وليس بين أيدينا إلا ما تناقلته الصحف و شركات الأخبار... إلى أن رد الجمعية الرسمي تمثل في النداء الذي وجهه "الشيخ البشير الإبراهيمي"[4] من مكتب جمعية العلماء بالقاهرة في 15 نوفمبر 1954 "إن شريعة فرنسا أنها تأخذ البريء

---

[1]علي كافي، المصدر السابق، ص56.

[2]المصدر نفسه، ص56.

[3]جمعية العلماء المسلمين، جمعية دينية ذات طابع ثقافي وسياسي أدت دورا بارزا في الحفاظ على عروبة الجزائر أسسها الشيخ عبد الحميد بن باديس في 1931 رفقة مجموعة من رجال الإصلاح الجزائريين، أنظر: شريف عبد الغفور، موقف جمعية العلماء المسلمين الجزائريين من الثورة التحريرية من خلال جريدة البصائر "1954-1956) مذكرة لنيل شهادة ماجستير في علوم الإعلام والاتصال، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2010، 2011، ص12.

[4]البشير الإبراهيمي: (1889-1965) رجل إصلاح جزائري من مؤسسي جمعية العلماء المسلمين، عين كنائب لعبد الحميد بن باديس أنظر: عادل نويهضة، معجم أعلام الجزائر من صدر الإسلام حتى العصر الحاضر، ط2، مؤسسة نويهض الثقافية لتأليف والترجمة والنشر، لبنان، 1980، ص13.

بذنب المجرم، وأنها تنظر إليكم مسالمين أو ثائرين نظرة واحدة، وهي أنها عدو لكم وأنكم عدو لها.

والله لو سالمتموها ألف مرة لما تغيرت نظرتها العدائية لكم وهي بذلك مصممة على محوكم ومحو دينكم وعروبتكم وجميع مقوماتكم إنكم مع فرنسا في نفس موقف لاختيار فيه، ونهايته الموت فاختاروا ميتة الشرف على حياة العبودية التي هي شر من الموت...[1].

-موقف الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري:[2]

واصل الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، نشاطهم السياسي "القانوني" وظلوا يقترحون حلولا سياسية، أما عن زعيمهم فرحات عباس فقد أدلى بتصريحات عن عمليات ليلة الفاتح نوفمبر فوصفها ب "أنها اليأس والفوضى والمغامرة..." كما تحدث عن موقفه منها "إن موقفنا معروف ولا يقبل أي غموض، ونحن لا نزال مقتنعين بأن العنف لا يسوي شيئا..."

ونشر مقالا يذكر فيه بمشروعه القديم، وأنه لا يزال حلا ناجحا وهو الاستقلال الداخلي يكون فيه تسير الأمور الداخلية لكل جزء من أجزاء الوحدة الفرنسية في إطار إتحادي فدرالي يجعل الدفاع والخارجية والبنك في يد فرنسا[3].

-موقف الحزب الشيوعي الجزائري:

نظر الشيوعيين إلى أول نوفمبر 1954 على أنه عملية استفزازية ليس بعيدا أن يكون

---

[1] المنظمة الوطنية للمجاهدين، المرجع السابق، ص17.

[2] الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائريين حزب أسسه فرحات 1946 خلفا لجمعية أصدقاء البيان التي حلها الاستعمار بعد مجازر الثامن ماي 1945، حاول من خلاله فرحات عباس الدعوة لجمهورية جزائرية مستقلة إداريا لكنها عضو في الاتحاد الفرنسي شارك من خلاله في انتخابات 1947 أنظر: شارل أندري جوليان، المرجع السابق، ص152.

[3] مولود قاسم نايت بالقاسم، المرجع السابق، ص69

مصيره مثل الثامن ماي 1945، لذا ظلوا[1] يمارسون نشاطهم السابق في إطار المؤسسات الفرنسية الرسمية وشاركوا في الانتخابات واستمروا في اقتراح الحلول السياسية إلى أن حل الوزير الفرنسي الحزب في سبتمبر 1955[2].

-ردود الفعل العالمية:

➢ **المواقف العربية:**

اتسمت مواقف الدول العربية من اندلاع الثورة الجزائرية بالإيجابية حيث ساندت الجزائر ودعمتها، ففي "مصر" أذيع بيان أول نوفمبر لأول مرة عن طريق إذاعة صوت العرب بالقاهرة[3] وكانت هذه الإذاعة قناة أساسية للتعبئة الجماهيرية ضد الاستعمار وقوة موازية لإسماع العمل المسلح الجزائري، ومحاربة الدعاية الفرنسية الإعلامية.

ومن جهة أخرى كانت "السعودية" سباقة في دعم الجزائر حيث عملت على تدويل القضية الجزائرية بعد شهرين من اندلاع ثورة الفاتح من نوفمبر 1954 أي في جانفي 1955 وطالبت بإدراج القضية الجزائرية في جدول أعمال "هيئة الأمم المتحدة"[4].

➢ **المواقف الغربية:**

تباينت المواقف الغربية من اندلاع الثورة بين موقف "الإتحاد السوفييتي" الذي عبر في بادئ الأمر بأن القضية الجزائرية قضية فرنسية ويجب أن تحل داخليا[5] ولكن موقفه تغير بعد ما لاحظ زعماؤه بعض المؤشرات اتجاه دول العالم الثالث نحو الإقتداء بالنموذج السوفييتي وهو ما أعتبر دليلا على اتجاه تلك الدول نحو الشيوعية، لذا اتجهوا إلى تحسين علاقتهم مع

---

[1] علي كافي، المصدر السابق، ص51.

[2] مولود قاسم نايت بالقاسم، المرجع السابق، ص76.

[3] إذاعة صوت العرب: تأسست هذه الإذاعة في جويلية 1952 عقب الإطاحة بالنظام الملكي في مصر والهدف من تأسيسها مناصرة قضايا التحرر والاستقلال العربي إعلاميا وسياسيا، أنظر: إسماعيل دبش، السياسة العربية والمواقف الدولية تجاه الثورة الجزائرية 1954-1962 د ط، دار هومة للنشر، الجزائر، 2009، ص69.

[4] المرجع نفسه، ص78.

[5] إسماعيل دبش، المرجع السابق، ص80.

شعوب ودول العالم الثالث فصرح الزعيم السوفييتي "نيكيتا خروتشوف" في هيئة الأمم المتحدة 1957 أنه يشعر بأن الوقت قد حان لمناقشة الأوضاع الجارية في الجزائر لأنها أصبحت مسألة هامة وخطيرة[1].

-وفي المقابل استندت "الولايات المتحدة الأمريكية" إلى مبدأين متناقضين اتجاه الثورة الجزائرية ولأنها هي من أقرى مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها منذ الحرب العالمية الأولى وجدت أنه من الصعب التنكر لمطالب شعب يتوق لتحرره واستقلاله، لكن تأييدها الدبلوماسي لفرنسا كان واضحا في هيئة الأمم المتحدة حيث ضغطت على هذه الأخيرة لتؤيد فرنسا وتكف عن مناصرة وجهة النظر الجزائرية[2].

وهذا الرأي ساندته أغلب الدول الأوروبية خاصة الدول الأعضاء في الحلف الأطلسي "بريطانيا، ألمانيا، البرتغال، الدنمارك، إيطاليا"[3].

- **فرنسا:**

أما فرنسا فقد كانت ردود فعلها شديدة ومتباينة بين الفرنسيين الذين يحملون فكرا استعماريا، تدميريا، وفرنسيين آخرين يسعون لحرية الشعوب الضعيفة ويحاربون من أجلها فاختلفت بذلك الآراء الفرنسية وتعرضت الجزائر باكرا للاحتلال الفرنسي أكثر من مئة سنة.

وبهذا فقد أحدثت الثورة الجزائرية فوضى بين أوساط الفرنسيين وأصبحت الحكومة الفرنسية تتخذ قرارات عشوائية ومتذبذبة، فألقت القبض على الناس واعتقال من لا علاقة لهم بالأمر[4]، بالإضافة إلى حل الأحزاب وأولهم حزب انتصار الحريات الديمقراطية، وألقت القبض على

---

[1]هاجر قمحوش، التنافس بين جبهة التحرير الوطني والحركة الوطنية الجزائرية "MNA" في المحافل الدولية منظمة الأمم المتحدة نموذجا، مذكرة لنيل شهادة الماستر في تخصص التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012، 2013، ص47.

[2]المرجع نفسه، ص200.

[3]إسماعيل دبش، المرجع سابق، ص199.

[4]زهير احدادن، المختصر في تاريخ الثورة التحريرية 1954-1962، ط1، مؤسسة احدادن للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ص77.

الكثير من رجاله، كما اعتمدت السلطات الاستعمارية على أسلوب فصل الشعب عن ثورته عن طريق التصفية الجسدية لكل من يقوم بتقديم خدمات ومساعدات للثوار لكن نطاق الثورة توسع أكثر، ولم يعد منحصرا في منطقة واحدة منطقة لأوراس فقط، بل امتد إلى بلاد القبائل من جانفي 1955وبهادا توالت الأحداث وتطورت

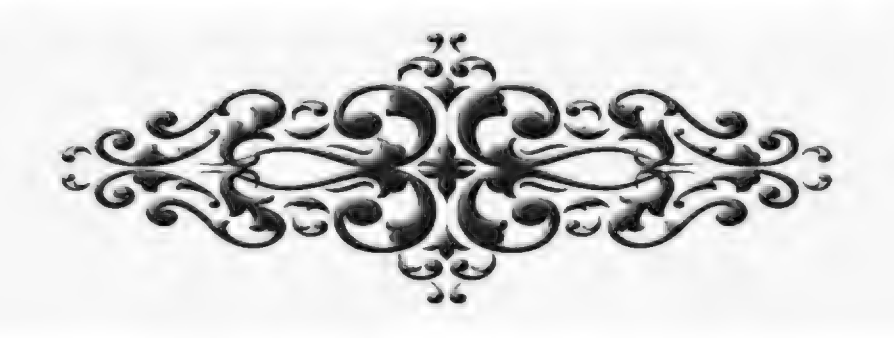
وجاءت العديد من الهجومات التي قد زعزعت الجانب الاستعماري وتمثلت في هجومات الشمال القسنطيني في 20 أوت 1955 والتي اعتبرت الضربة القاضية لسياسة الدمج وسياسة سوستال التي انهارت بعد الانتخابات التشريعية والتي قررت بداية 1956.

بالإضافة إلى التأكيد على التنظيم المحكم الذي امتازت بت الثورة الجزائرية خاصة بعد مؤتمر الصمام 20 أوت 1956 والذي برز عنه مجموعة من القرارات التي مثلت الحكمة ومن بين هذه القرارات:

- توحيد النظام العسكري وفق تقسيم هيكلي ووظيفي محكم للجيش وللمساحة الجغرافية التي نشط فوقها.

وبهذا سرعان ما تفاقمت أعمال الثورة وتوسعت بشكل لم يعد من الممكن توقيف نشاطاتها وفي ظل هذه الأحداث والأوضاع التي باتت تشكل صعوبة على الاستعمار.

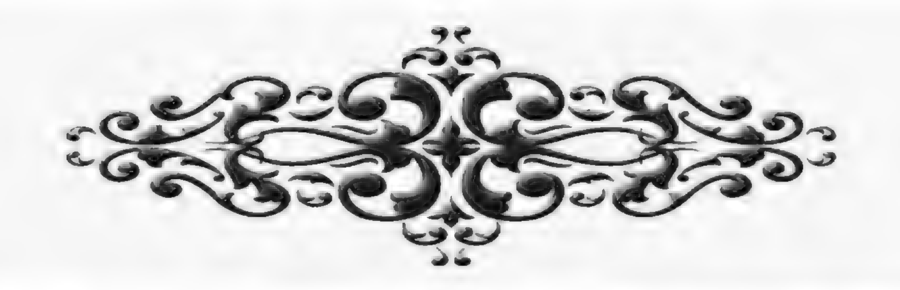
بدأ نوع جديد من التعامل الفرنسي الجزائري، وأخذ منحنى جديد والذي تمثل في بداية الاتصالات الجزائرية الفرنسية بداية من 1956الى1962 أي (المفاوضات بصفة عامة).



الفصل الأول:

بداية الإتصالات

الجزائرية الفرنسية



المبحث الأول: الاتصالات السرية عهد الجمهورية الرابعة (1956-1958)

❖ **الاتصالات السرية:**

حاول القائد "فينيست مونتاي" مدير الديوان العسكري للحاكم العام "جاك سوستال" خلال سنة 1955 القيام ببعض الاتصالات، حيث التقى بمصطفى بن بولعيد بسجن تونس، وبن خدة بسجن سركاجي وكذلك بفرحات عباس وباحسين لحول وبالشيخ خير الدين، ولم تؤدي هذه الاتصالات كلها إلى نتائج تذكر[1].

وبهذا فإن الاتصالات السرية وقعت بالضبط بعد تشكيل حكومة أغي مولي في جانفي 1956 فكانت بين عبان رمضان وأندري ماندوز ويوسف بن خدة في الجزائر العاصمة[2].

حيث أكد الوفد الجزائري المفاوض على أن جبهة التحرير الوطني مستعدة للتفاوض على مبدأ الاستقلال التام للجزائر لأن قادة الثورة كانوا حرصين على استغلال الظروف السياسية الممكنة لحمل فرنسا على التفاوض السياسي من أجل الوصول الى حل مشرف[3].

-تفاديا للمزيد من الخسائر البشرية، وتخفيفا لمعاناة الشعب الجزائري، وطبعا تم نقل أراء هذا الوفد إلى منديس فرانس وبدوره أبلغه غيمولي إلا أنه رفض فقد كان متمسكا بمثله المشهور الذي عرضه على قادة الثورة المتمثل في وقف إطلاق النار إجراء انتخابات ثم التفاوض فلم تقبل جبهة التحرير بهذا العرض مما أدى الى فشل اللقاء[4].

---

[1]أمال شلي، التنظيم العسكري في الثورة التحريرية الجزائرية، رسالة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية، جامعة المفيد الحاج لخضر، باتنة، 2005، 2006، ص146.

[2]دحو ولد قابلية، اتفاقيات إيفيان الاتصالات، المحادثات والمفاوضات إبان ثورة التحرير الوطني، 1954-1962، ص03.

[3]يحي بوعزيز ثورات الجزائريين الفرنسيين، 19 و20، ط1، دار البحث الجزائر، 1980، ص458.

[4]ميلودي سهام، مسار المفاوضات الجزائرية الفرنسية، المجلة الجزائرية للبحوث والدراسات التاريخية المتوسطية، العدد الثاني، شتاء، 1436هـ، 2015، ص02.

فتوقفت الاتصالات لتعود من جديد في القاهرة[1]، ولقد تمت تهيئة هذا اللقاء بواسطة مصرية حيث أجرى جمال عبد الناصر بصفته رئيس الحكومة المصرية محادثات مع وزير الشؤون الخارجية كريستيان بينوا حول فتح محادثات تكون سرية مع جبهة التحرير الوطني وبالفعل تم تنظيم اللقاء الذي انعقد في 10 أفريل 1956[2] بين مبعوثي فرنسا والأمين العام للحزب الاشتراكي "جورج غورس" مع محمد خيضر ممثل جبهة التحرير[3].

وفيما يخص الموقف الفرنسي فقد كان عبارة عن حوصلة ثلاثة أجزاء كرونولوجية وهي وقف إطلاق النار-الانتخابات-المفاوضات كالعادة إضافة إلى إطلاق سراح المعتقلين السياسيين أما الانتخابات والمفاوضات تكون مع ممثلي المنتخبين.

أما خيضر فقد رافع عن المواقف المبدئية للجبهة:

- الاعتراف اللامشروط بالاستقلال ووقف إطلاق النار بعد ذلك انتخاب مجلس جزائري تنبثق عنه حكومة جزائرية بالتالي يمكن التفاوض مهما حول الاتفاقيات الفرنسية الجزائرية المقبلة كما أكد أنه يجب التفاوض مع قادة جبهة التحرير في الداخل حول محتوى المفاوضات، إلا أن هذا الاقتراح رفض وفشل اللقاء[4].

-"لقاء بلغراد وروما":

---

[1] المجلة الجزائرية، المرجع السابق، ص03.

[2] عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية حتى 1962، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997، ص512.

[3] ميلودي سهام، اتفاقية افيان أسبابها ومضمونها وردود الأفعال، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في تاريخ، تخصص تاريخ حديث، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة أبي بكر بلقا يد تلمسان 2015-2016، ص50.

[4] Gilbert Meyhior, histoire intérieure du FLN (1954-1962), ed,Casbah Alger 2003, p167

-وقعت الاتصالات من جديد في جزيرة بريوني "يوغسلافيا" وذلك في جويلية 1956 بين كوملن وأحمد فرانسيس*.

لتستأنف المحادثات في روما بين بيار كوملين وغزال وبيار هاربو من جهة ومحمد خيضر ** رئيس الوفد من جهة أخرى دامت المحادثات في روما من 2 الى 5 سبتمبر 1956 تكررت في روما بين بيار هاربو والأمين دباغين برفقة محمد خيضر.[1]

لتتجدد اللقاءات في يوم 15 سبتمبر 1956 في العاصمة اليوغسلافية بلغراد، ولكن يوم 22 سبتمبر من السنة نفسها بين السيدين محمد خيضر والدكتور محمد لمين(*) دباغين كممثلين عن جبهة التحرير الوطني والسيد بيار هاربو كممثل عن الحكومة الفرنسية.[2]

-لخص هذا الأخير الموقف الفرنسي في النقاط التالية:

1-استقلال ذاتي واسع للشعب الجزائري مع سلطة تنفيذية وهيئة تشريعية مختصة في الشؤون الجزائرية.[3]

*أحمد فرانسيس ولد سنة 1912 بغليزان عضو بالأمانة العامة للمغرب العربي في جوان 1958 كما عين بالحكومة المؤقتة الأولى كوزير للاقتصاد والثقافة ينظر إلى: Achour cheurfi, la classe politique algérienne de 1900nos jours, dictionnaire bibliographique ,éd, casbah 2001 ,p172

**محمد خيضر ولد في 13 مارس 1912 بالجزائر، انضم إلى حزب الشعب (ppa) ثم إلى جبهة التحرير الوطني عند اندلاع الثورة، وعضو في لجنة التنسيق والتنفيذ (cce) في أوت 1957، وزير دولة في الحكومة المؤقتة (GPRA) من 1958 إلى 1962 اغتيل يوم 4 جانفي 1967، ينظر إلى Benjamin stora, dictionnaire bibliographique de militants nationalistes algériennes 1962-1954, éd,le Harmattan paris 1985, p288

[1] بوعلام بن حمودة، الثورة الجزائرية ثورة أول نوفمبر 1954، دار النعمان للطباعة والنشر، 2012، ص551.

*محمد أمين دباغين ولد في 1919 بحسين داي بالعاصمة، انضم الى حزب الشعب الجزائري "ppa" سنة 1939، عضو في لجنة التنسيق والتنفيذ 1957 كان وزير في الشؤون الخارجية ينظر الى: benjamin stora, op cite, p281

[2] رمضان بورغدة، الثورة الجزائرية والجنرال ديغول، "1958-1962"، سنوات الحسم والخلاص، ط1، منشورات بونة للبحوث والدراسات، عنابة، 2012، ص416.

[3] بوعلام بن حمودة، المرجع سابق، ص551.

-روابط مؤسساتية ودستورية بالنسبة للمسائل التي تدخل في إطار الاختصاص المشترك[1].

وكان رد الطرف الجزائري أنه قبل أية نقاشات في العمق على الطرف الفرنسي أن يقبل بمبدأ استقلال الشعب الجزائري، فرد هاربو (Herbault) بأن الحكومة الفرنسية لا يمكنها التفوه باستقلال الجزائر من دون أن يتم إسقاطها فورا وأقترح في المقابل على التوالي "حق الشعب الجزائري أن يحكم نفسه بنفسه" ولكنه أكد أن هذا الاقتراح يمثل وجهة نظره الشخصية فقط، وأنه سيعرض الأمر على السلطات الفرنسية العليا في القريب العاجل[2].

-وكان الرد أنه أقصى ما يمكن أن تقدمه الحكومة الفرنسية هو الاستقلال الإداري أي استقلال داخلي يحافظ على الوجود الفرنسي في الجزائر ويضمن السيطرة الفعلية للمعمرين على الحياة الاقتصادية والسياسية وهو ما رفضته الجبهة بدون أي تردد[3].

كما حاولت الدولة المغربية في العاصمة التونسية عقد مؤتمر سلام لحل القضية الجزائرية لكنه فشل بسبب اختطاف طائرة الوفد الجزائري الذي كان متوجها من المغرب الى تونس في 22 أكتوبر 1956[4].

-إن اختطاف الطائرة جاء في الوقت المناسب فقد قدمت فرنسا خدمة جليلة لقادة الثورة من حيث لا تدري، لقد كان هناك صراع بين قادة الداخل بقيادة عبان رمضان وقادة الخارج

---

[1] بورغدة رمضان، المرجع سابق، ص416.

[2] Redha Melek,L Algérie a evian, histoire des négoasciationssecrétes (1956-1962), éditions ANEP, Alger 2001, p26

[3] إبراهيم طاس، السياسة الفرنسية في الجزائر وانعكاساتها على الثورة، دار الهدى للنشر والطباعة، 2013، ص417.

[4] عمار بوحوش، المرجع السابق، ص518

بقيادة بن بلة • فالأول كان ينظر للمفاوضات بصيغة ولا يريد أن يترك للوفد الخارجي الفضل للوصول إلى السلم، كما وجه اتهاما لبن بلة بعدم توفير الأسلحة لدرجة أنه قام بتعيين لمين دباغين على رأس الوفد الخارجي كما رأينا سابقا وهذا كله من أجل إبعاده لأن وسائل الإعلام المصرية والعالمية صورته على أنه زعيم الثورة، أما بن بلة فقد اعترض على قرارات مؤتمر الصومام بحكم أنه لم تحضره كل قيادات الثورة بما فيهم الوفد الخارجي، كما أعترض على تركيبة لجنة التنسيق والتنفيذ (CCE)[1] والمجلس الوطني للثورة الجزائرية(GNRA)حيث تم إعطاء القيادة للسياسيين الممثلين في المركزين وجماعة فرحات عباس وجمعية العلماء المسلمين وأبعد القادة التاريخيون وأعضاء المنظمة الخاصة.

-فاختطاف الطائرة جنب جبهة التحرير انفجار أزمة كبرى، أما فرنسا فكانت تسعى لربح الوقت لعرقلة المفاوضات[2].

وما يمكن ان نستخلصه من هذا هو الصراع على السلطة بين القادة وحدوث نزاعات كادت أن تؤدي بكل المجهودات إلى الهاوية كما يبدو أن سلسلة اللقاءات لم تعبر بالفعل عن نية الإدارة الفرنسية للدخول في مفاوضات مع جبهة التحرير الوطني بقدر ما كانت مرحلة جس النبض لقيادة الثورة والتعرف عليها من جهة ومن جهة أخرى محاولة تبييض صورتها والظهور بموقف مشرف.

•أحمد بن بلة من مواليد 1916، تلقى تعليمه في مدارس تلمسان، انخرط في حزب الشعب الجزائري الذي كان يقوده مصالي برزت رحلاته للمرة الأولى في 1949 ظل في سجون فرنسا أكثر من ستة سنوات من سنة 1956 إلى غاية الاستقلال حين تم إطلاق سراحه إثرر اتفاقية إيفيان وفي 8 أيلول 1963 أنتخب بن بلة رئيسا لأول جمهورية جزائرية مستقلة ينظر: إلى أبو عبدو البغل، مذكرات أحمد بن بلة، ت، العفيق الأخضر، منشورات الأداب، بيروت، ص60

[1]رابح لونيسي، الجزائر في دوامة صراع بين العسكريين والسياسيين، دار المعرفة، الجزائر، د ن، ص16.

[2]المرجع نفسه، ص17.

-وأمام سلسة الاتصالات الفاشلة وتعنت فرنسا كان يجري التحضير لمؤتمر في القاهرة عقد في 20 أوت 1957 خلاله تم تصحح قرارات مؤتمر الصومام فقد ألغي مبدأ السياسي على العسكري وأولوية الداخل على الخارج كما أوصى بإنشاء حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية[1].

-كما كان للاستقلال تونس والمغرب أثر بارز في نشاط الثورة فلقد نقلت دعما كبيرا في المجال العسكري والدبلوماسي فعلى سبيل المثال في المغرب عقد مؤتمر طنجة من 27 إلى 30 أفريل 1958 حيث أوصى أيضا بإنشاء حكومة مؤقتة جزائرية وتمتين تضامن الشعب التونسي والمغربي مع الثورة الجزائرية[2].

---

[1]مصطفى هشماوي، جذور نوفمبر 1954 في الجزائر، دار هومة، الجزائر، ص193.

[2]المجاهد، العدد 23-7-5 1958، ص7، أيضا رشيد قاسم، مشاريع الوحدة المغاربية، مؤتمر طنجة المغاربي 1958، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ المعاصر كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014-2015، ص59.

-المبحث الثاني: الاتصالات الرسمية في عهد الجمهورية الخامسة "جمهورية ديغول"- "وصول ديغول للحكم":

جاء تعين الجنرال ديغول كرئيس للحكومة الفرنسية، نتيجة عدة ظروف وأسباب كانت تمر بها فرنسا، منها الظروف الاقتصادية الصعبة لدرجة أنها وصلت إلى الاقتراض وهذا دليل على أن الثورة الجزائرية قد أنهكت خزينتها[1] فجاء تمرد 13 ماي 1958 حيث قام به الجيش الاستعماري في الجزائر بقيادة (سالان) Salan* وجاك ماسو Jacques Massu ** بدعم من المستوطنين الأوروبيين إذ طالبوا بدعوة الجنرال ديغول إلى تسلم الحكم لانقاذ فرنسا من الإفلاس.

وكي يضمن بقاء الجزائر فرنسية إلى الأبد حتى حكومة فليملان لم تستطيع أن تفعل شيئا فقررت هي الأخرى قبول فكرة دعوته إلى تسلم الحكم.

وبالفعل وافق الجنرال ديغول *** وتسلم الرئاسة في الفاتح جوان.

---

[1] يحي بوعزيز المرجع السابق، ص28.

*سالان: ولد سنة 1989، تجند سنة 1917، كان قائد اعاما للقوات الفرنسية بالشرق الأقصى، وقائد القوات المتعددة الأسلحة الجزائر سنة 1956 للمزيد من المعلومات ينظر إلى: رشيد أوعيسى حرب الجزائر حسب فاعليها الفرنسيين، تر: محمد المعراجي وعمر المعراجي، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2010، ص400.

****جاك ماسو**، ولد في 5 ماي في 1908 بشلان سومان chlomsurmsrme وقائد الفرقة العاشرة للمضلين أنظر: ميلودي سيهام المرجع السابق، ص11.

*****شارل ديغول:** ولد في مدينة ليل شمال فرنسا سنة 1870 وتوفي بالبليدة كولمبي في 12 نوفمبر 1970 من عائلة متدينة ليبرالية مثقفة كان أبوه مدرس للفلسفة تأثر منذ صباه بقراءة ديكارت تخرج من مدرسة سان سير العسكرية وعمل في الجيش تحت سلطة الضابط وقع أسير لدى الألمان في الحرب العالمية الأولى ثم أطلق سراحه وشارك في حرب بولندا ضد روسيا السوفياتية 1920، عين قائد لفرقة في الحرب العالمية الثانية، ثم كاتب للدولة تكلف بالدفاع الوطني بجوان 1940، رفض الهدنة وقرر مواطنة الحرب بعد تشكيل حكومة بيتان الى لندن أنظر: الحسيني مهدي موسوعة أشهر الثوار، ط1، دار النهار، مصر، 2012.

-وبعد مجيء ديغول إلى الحكم عام 1958 حاول إحياء المفاوضات ومن ذلك الاتصالات السياسية في أكتوبر 1958 وذلك من خلال تحدثه عن سلم الشجعان ليتوقفون عن إطلاق النار وليعودوا بكرامة الى عائلاتهم وأعمالهم ومن خلال هذا المقطع نلاحظ أن ديغول يدعوا الثوار إلى إلقاء السلاح دون أن يعرضهم ذلك إلى متابعات قضائية أما فيما يتعلق بتنظيم الخارج الذي يسعى من الخارج إلى قيادة النضال، فأكرر بصوت عال ما سبق وأن أعلنته.

إذا كان هناك مندوبون معينون لإجراء تسوية مع السلطات لإنهاء النزاعات فليس عليهم سوى التوجه إلى سفارة فرنسا في تونس أو في الرباط وكلتاهما تؤمنان نقلهم إلى باريس وهناك سيكونون بأمان تام وأنا أضمن لهم حرية عودتهم[1].

وهذه إذن مبادرة سلم الشجعان أو بالأحرى سلم الخذلان والتي أراد من خلالها ديغول عزل الثورة داخليا وخارجيا.

وبعد هذا تأتي المبادرة الثانية والتي أخرت فتح المفاوضات وهي مبدئ تقرير المصير في 16 سبتمبر 1959 حيث يعترف فيها بحق الشعب الجزائري في تقرير المصير وقد أشار الجنرال ديغول في بيانه السياسي إلى حرية الاختيار، عن طريق استفتاء شعبي[2].

حيث خطب على الشعب الفرنسي قائلا "إن الوقت قد حان لإعطاء الفرصة للجزائريين لكي يعبروا عن أنفسهم عن مستقبلهم ويقرروا مصيرهم بأنفسهم" وكما جاء في خطابه المكمل

---

[1] أحمد منغور، موقف الرأي العام الفرنسي من الثورة الجزائرية 1954-1962 رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الحركة الوطنية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة منتوري قسنطينة، 2005-2006، ص198.

[2] أحمد الشقيري، قصة الثورة الجزائرية، ط1، تحرير عبد العزيز السيد أحمد، المؤسسة العربية الدولية للنشر والتوزيع، دار العودة، بيروت، 2005، ص84.

الذي ألقاه عبر التلفزة الوطنية الفرنسية قوله "إن الوقت قد حان بأن يقرر الجزائريون مصيرهم بأنفسهم على أساس المساواة ليختاروا بين الانفصال عن فرنسا أو إقامة نظام فيدرالي معها[1]

-وفي 28 سبتمبر 1959م أعلنت جبهة التحرير الوطني استعدادها للتفاوض مع فرنسا حول الشروط السياسية والعسكرية لإيقاف القتال وتقرير المصير[2].

-كما أن المبادرة الحقيقة لفتح باب الحوار والتفاوض مع الجبهة كانت من خلال دعوة الرئيس ديغول جبهة التحرير يوم 10 نوفمبر 1959 حيث جاء فيها "أقول مرة أخرى، إذا كان قادة الانتفاضة يريدون النقاش مع السلطات حول شروط إنهاء المعارك فباستطاعتهم القيام بذلك وأكرر أن الشروط ستكون مشرفة".

والواضح أن ديغول كان يريد من ذلك الوصول الى اتفاق مع الجبهة على وقف إطلاق النار، لأن الخسائر الفرنسية كانت كارثية على العكس من ذلك فان فتح المفاوضات قد أحدث هزة قوية داخل الثورة فعزيمة الثوار سوف تتلاشى وتفتر وفي حال استمرار المعارك فانه من الصعوبة العودة بنفس العزيمة والإرادة[3].

كان ديغول يعتقد بأن مبادراته تلك إيجابية وعليه إقناع الشركاء السياسيين بها، ومنهم على وجه الخصوص مؤيدي فكرة الجزائر الفرنسية والشيوعيين والاشتراكيين الذين يعرفون بكثرة انتقادهم له، غير أن مبادرته تلك ستقضي الفئة الأولى وتخلق لدى الفئة الثانية روح العداء وأما الفئة الثالثة فانه مقتنع بأنها تؤمن بذلك ولكنها تخفي هذا الأمر[4].

---

[1]عمار بوحوش، المرجع السابق، ص518.

[2]يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص462.

[3]أحمد منغور، المرجع السابق، ص199.

[4]شارل ديغول، مذكرات الأمل، التجديد 1958-1962، ت سموحي فوق العادة، ط2، منشورات عويدات، بيروت، 1986، ص96.

-وبعدما أن ردت الحكومة المؤقتة على اقتراح 10 نوفمبر 1959 وذلك في 20 من نفس الشهر بالقبول وقد جعلت الجبهة من القادة المعتقلين في فرنسا مفوضين عنها لكن ديغول رفض ذلك معتبرا التفاوض مع المقاتلين وليس المعتقلين[1].

-وفي 10 جوان 1960 وبعد التفاوض مع بعض رجال الثورة في الداخل وضع مشروع تقرير المصير حيز التنفيذ وهو نفس اليوم الذي استقبل فيه ديغول قادة الولاية الرابعة في القصر أين اقترح عليهم وقف إطلاق النار بوضع الأسلحة في أماكن محددة، وقد حاول "ديغول" في هذه المناورة احداث ثورة في الداخل قصد إيجاد قوة ثالثة للتفاوض معها لأنه كان يعتبر أن الحكومة المؤقتة لا تمثل كل الشعب الجزائري لكن زيارته للجزائر في ديسمبر 1960 أثبتت له ان التفاوض لا يمكن أن يكون إلا مع جبهة التحرير حيث استقبله الشعب الجزائري حاملا شعارات وعلم الجبهة[2].

وبعد فشل سياسة ديغول المناورة وتواصل القتال في الداخل والضغط الدولي خاصة من طرف هيئة الأمم المتحدة التي اعترفت في دورتها المنعقدة في 13 ديسمبر 1958 بحق الجزائريين في تقرير مصيرهم، أراد ديغول تخفيف سياسته فاتجه إلى التفاوض مع ممثلي الحكومة الجزائرية المؤقتة وبهذا يكون أول لقاء رسمي هو لقاء مولان.

أ-لقاء مولان:

بعد المحاولة الفاشلة لتوقيع هدنة مع الولاية الرابعة بما عرف باسم لقاءالايليزي في 10 مارس 1960، وأمام هذا الفشل الذريع الذي من به ساسة ديغول اضطر الى الرجوع الى مبدأ حق تقرير المصير في الخطاب الذي وجهه في 14 جوان 1960 حيث صرح بما يلي: "إني

---

[1]أحمد توفيق المدني، حياة كفاح، ج3، ط2، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1981، ص550.
[2]أزغيدي محمد لحسن، مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية 1956-1961، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1989، ص230-231.

ألتفت مرة أخرى باسم فرنسا الى قادة الثورة...إننا ننتظرهم هنا لنجد معهم نهاية مشرفة للمعارك التي تتواصل حتى الأن وهو ما مهد لمحادثات مولان في جوان 1960[1].

وبعد هذا الخطاب بادرت الحكومة المؤقتة بالرد الإيجابي على ذلك وسعت إلى إمكانية التحضير لقمة تجمع ما بين الرئيس عباس فرحات * والجنرال ديغول، وهو الأمر الذي رفضه هذا الأخير[2].

فقامت الحكومة الجزائرية المؤقتة ببعث كل من محمدبن يحي وأحمد بومنجل كممثلين عنها أما ممثلي الجانب الفرنسي فكان كل من رومي موريس الكاتب العام للمندوبية العامة للحكومة الفرنسية غير ان بعد وصولهما في 25 جويلية إلى مدينة مولان** لم تعاملهما الحكومة الفرنسية على أساس مفاوضين بل عاملتهما على أساس متمردين وعزلتهما في مقر عمالة مولان[3] من 25 الى 29 جوان 1960.

حيث حرما من كل الحريات الفردية والزيارات والاتصالات مع الصحافة الخ...[4].

---

[1]سيد علي أحمد مسعود، التطور السياسي في الثورة الجزائرية، 1960-1961، دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2010، ص191.

*فرحات عباس: (1899-1985) ولد في ولاية جيجل عرف بنضاله في جمعية الطلبة المسلمين لإفريقيا الشمالية، متحصل على شهادة الصيدلة تم انطلق في العمل السياسي وانتخب مستشارا عاما في سطيف، عرف بسياسته الاندماجية أسس في سنة 1946، الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، انضم للثورة التحريرية في 1956، وعين كأول رئيس للحكومة الجزائرية المؤقتة في سبتمبر 1958، بعد الاستقلال شغل منصب المجلس التأسيسي، أنظر: مجلة الدراسات التاريخية للمقاومة والمتحف الوطني للمجاهد، ع3، 1995، ص236.

[2]سيد علي أحمد مسعود، المرجع السابق.ص191

**لقاء مولان : أنظر ، ملحق رقم 01

[3]بن يوسف بن خدة، نهاية حرب التحرير في الجزائر، اتفاقيات إيفيان، ت، لحسن زغدار، الجزائر، 1987، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر، 1987، ص18.

[4]المصدر نفسه، ص19.

لم يتبين من خلال هذا إلا أن جبهة التحرير الوطنية قد حددت علنا أن مفوضيها لم يأتيا إلا للاتفاق على الشروط المتعلقة بزيارة وفد يرأسه فرحات عباس رئيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، للاجتماع بالحكومة الفرنسية، وقد تبين من حديث بومنجل وبن يحي مع مخاطبيها روجيه موريس الأمين العام للقضايا الجزائرية والجنرال دوغاستن، أن هذه الشروط يجب أن تتضمن إجراء محدثات مباشرة بين فرحات عباس والجنرال ديغول.

ومنح المفاوضين الذين سيقيمون في فرنسا وفي العاصمة حرية أن يستقبلون ويزوروا من يشاؤون وأن يدلو بأي بيانات، ويعقدوا المؤتمرات الصحفية، وأن يفرج عن كل من بن بلة ورفاقه المحجوزين في جزيرة ايكس، ليشتركوا في المفاوضات وقد كان الجواب ينطوي على أن هذه المطالب غير معقولة ما لم يتوقف القتال والاعتداءات الفردية وأن الجنرال ديغول بشكل خاص لن يتفاوض مع زعيم الثوار في الوقت الذي تطلق في النار على جنوده[1].

في حين نجد جبهة التحرير في المقابل تندد بشرط القبول بالوحدة الوطنية وسلامة الأرض بما فيها الصحراء إلى جانب المطالب الأولى السابق ذكرها[2].

إلا أن هذه الشروط المطروحة خلال المحادثات أشبه بحديث الطرشان مما دفع بالجنرال ديغول إلى توقيف المفاوضات يوم 29 جوان 1960 بعد أن دامت أسبوع إلى غاية 29 جوان.

والظاهر أنه لا حكومة ميشال دوبري ولا الجنرال ديغول كانا مستعدان للاعتراف بممثلي جبهة التحرير الوطني، وهو ما يفسر رفض ديغول محاولة الحكومة المؤقتة لتنظيم قمة تجمع بينه وبين فرحات عباس وسعيه لجس نبض قادة الثورة فقط وتقيم الحدود التي قد يتنازل عنها فضلا عن تحضيره لرأي عام يؤمن بفكرة المفاوضات[3].

---

[1] شارل ديغول، المصدر السابق، ص100.

[2] شارل روبير اجيرون، تاريخ الجزائر المعاصرة، عيسى عصفور، منشورات عويدات، بيروت، 1972، ص177.

[3] سيد علي أحمد مسعود، المرجع السابق، ص192.

وبهذا إنتهت المفاوضات والقرار بعدم العودة إلى التفاوض إلا بعد أن تتخلى فرنسا عن شروطها وهكذا انتهى لقاء مولان دون الوصول إلى نتيجة[1] مرضية بالفعل.

إلا أنه رغم فشل هذه المحادثات "مولان" فان الثورة الجزائرية قد حققت انتصارا كبيرا وذلك أن أسس المحادثات انطلقت من خطاب 14 جوان 1960 الذي بدوره قلب شرعية التواجد الفرنسي ذاته، بدعوة ديغول لممثلي جبهة التحرير الوطني لإجراء محادثات وهم الذين ظلوا وقت قريب خارجين عن القانون، أضف الى ذلك ان الرد الإيجابي للحكومة المؤقتة بتاريخ 20 جوان 1960 بإيفاد مبعوثين عنها الى باريس كان في حقيقة الأمر دهاء سياسيا من قادتها، قصد تفويت الفرصة على ديغول للعدول عن فكرة تحقيق وقف إطلاق النار مع الولايات في إطار سلم الشجعان والأكثر من ذلك هو أن وقع المحادثات ذاته شكل بالنسبة للشعب الجزائري نصرا كبيرا وهو يرى في "فرنسا التي لا تقهر" تتفاوض مع عدوها بمنطق مهزوم[2].

ب-لقاء لوسارن 20 فيفري 1961م:

بعد فشل لقاء مولان حاول ديغول تغيير أسلوب تفاوضه مع الاحتفاظ بالهدف، فألقى يوم 4 نوفمبر 1960م خطابا ذكر فيه أول مرة عبارة "الجزائر جزائرية" مبينا فيه عدة نقاط نذكر منها:

- ✓ صنع الجزائر الجزائرية دون جبهة التحرير الوطني، تكون لها حكومة وأنظمة خاصة على أن تكون متحدة مع فرنسا في المجالات الاقتصادية والدفاع والتعليم.
- ✓ في حالة تفضيل الجزائريين الانفصال التام عن فرنسا فإن حكومة هذه الأخيرة ستقسم الجزائر إلى شمال وصحراء (جنوب) لضمان حقوق المتفرنسين.

---

[1] محمد حسين، الإستعمار الفرنسي، الطبعة الأولى، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986، ص501.

[2] سيد علي أحمد مسعود، المرجع السابق، ص193.

✓ إلغاء العملات الإدارية الحالية وانشاء أخرى تقيم على أساس المجموعات المختلطة وتعتبر هذه النقطة تمهيد لتقسيم الجزائر بعد تقسيمها بها بشريا إلى قوميات مختلفة في الدين والعرف[1].

وحاول ديغول إدخال هذه النقاط في استفتاء للشعب الجزائري في فرنسا في 8 جانفي 1961 حتى لا يتناقض مع مبدأ تقرير المصير لكن الحكومة المؤقتة أصدرت بلاغ في 19 نوفمبر 1960م، تندد فيه بذلك.

فحاولت فرنسا الاتصال بالجبهة قصد إيجاد حل يرضي الطرفين لكن هذه المرة بوساطة سويسرية عن طريق وزير الحكومة السويسري "أوليفي لونغ "Olivier long"[2].

فكان اللقاء بلوسارن سويسرا 20 فيفري 1961 حيث أوكل الجنرال ديغول مهمة تمثيل الحكومة الفرنسية في هذا اللقاء إلى جورج بومبيدو (*) إذ كان يثق فيه وهنا ندرك أن ديغول كان يولي أهمية لهذا اللقاء رافقه برونو دولوسن مدير الشؤون السياسية في الوزارة الخارجية الفرنسية أما الوفد الجزائري فمثله كل من الطيب بولحروف وأحمد بومنجل، أما الجانب السويسري كان يقوده جينريكو بوشي "jainrisbucher" وهو مساعد لأوليفي لونغ وطبعا هذا الأخير من أجل تهيئة الظروف اللازمة لإنجاح هذا اللقاء والذي كان بمدينة لوسارن 20 فيفري 1961[3].

أما عن النقاط التي أثارها بومبيدو والذي كان يحمل مجموعة من القرارات حول:

- المؤسسات المؤقتة
- ضمانات لتقرير المصير
- جنسية الأقلية الأوروبية

---

[1] محمد حسيني، المرجع السابق، ص501.

[2] يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص465.

[3] ميلودي سيهام، المرجع سابق، ص59.

- مفهوم وشكل السلطة التنفيذية المؤقتة
- ضمانات وتمثيل الأقليات

أكد الوفد الجزائري من جديد مبدئنا وتمسكه بما تقره الحكومة المؤقتة[1].

كما نجد بومبيدوقد ألم على ضرورة الاتفاق على هدنة ووقف إطلاق النار قبل الشروع في أية مفاوضات وبذلك يطلق سراح السجناء الخمس وهذا لم يقبله الوفد الجزائري فكيف يتم وقف الحرب ثم تستأنف المفاوضات لأن الهدنة مجرد وقف للعمليات العسكرية بين الطرفين في حين وقف اطلاق النار هو عبارة عن نتيجة مفاوضات تحل بها المسائل السياسية والعسكرية[2]، وخلال المناقشات طرح الوفد الفرنسي بشكل فظ مسألة القاعدة البحرية "المرسى الكبير" فقد تم اعتبارها ملكا لفرنسا كما جبل طارق بالنسبة للإنجليز[3].

أما النقطة التي أفاضت الكأس هي قضية الصحراء، حيث سأل بولحروف الوفد الفرنسي حيث قال لم نذكر الصحراء في عرضك وكأنها ليست جزائرية أو ليست موجودة.

فكانت إجابة بوميدو "إن الصحراء لا نقاش فيها وهي عبارة عن بحر له سواحل تسكنها شعوب ساحلية والجزائر واحد من هذه الشعوب وعلى فرنسا أن تستشير الجميع".

من هذا المنطلق تبين لنا ان فرنسا تحاول تجزئة الجزائر وبالتالي تقضي على الوحدة الترابية، وهذا ما أدى الى عدم تفاهم الطرفين لأن فرنسا بالنقاط التي تعرضت لها لا تريد منح الجزائر استقلالا كاملا وتاما بداية من محاولتها لفصل الصحراء نظرا لما تحويه من ثروات[4].

---

[1]يوسف بن خدة، المصدر سابق، ص20.

[2]ميلودي سيهام، المرجع السابق، ص60.

[3]Sylvie thénault Histoire de la guerre dendépendance Algérienne Flammarion France 2005 p234

[4]بن يوسف بن خدة، شهادات ومواقف، دار الأمة للطباعة والنشر، الجزائر، 2007، ص104.

وبهذا لم ينجح اللقاء الى أنه أبرز وبشكل واضح أهم النقاط التي كانت محل خلاف الطرفين.

-لقاء نيوشاتل 5 مارس 1961:

بعد أن تم تكليف أوليفي لونغ بتحضير لقاء جديد وهذا في غضون أسبوعين، حتى يتمكن كل طرف من تقيدم تقرير حول لقاء لوسارن لمسئوليهم وفي يوم 5 مارس 1961 جرى اللقاء السري بي نيوشاتل ودائما في سويسرا مع حضور نفس الأشخاص ومن أهم ما جاء في جدول الأعمال[1].

-وقف إطلاق النار بالإضافة الى ذكر النقاط الأولى التي عرضت في اللقاء الأول[2].

لكن هنا كان النقاش الحاد حول نقطتين فالأولى حول الصحراء ففرنسا تعتزم الاحتفاظ بها تحت سيادتها السياسية غير ان الحكومة المؤقتة تعتبرها جزء من الجزائر مع ابدائها لمرونة في جانب كيفيات استغلال الثروات بهذه النقطة.

أما النقطة الثانية حول الترتيب الزمني بين وقف إطلاق النار واللقاءات الرسمية ففرنسا ترغب في هدنة تتوقف فيها عن المعارك في حال بدء المفاوضات أما الحكومة المؤقتة فلم توافق على هذه الفكرة فاذا تم القاء السلاح، فماذا لو امتدت المفاوضات لشهور ولسنوات دون الوصول الى النتيجة كيف سيتم تعبئة الجماهير لاستئناف القتال[3].

باللقاء التالي لم يتم احراز أي تقدم مقارنة باللقاء الأول حيث كان كل طرف متشددا لموقفه خاصة حول قضية الصحراء والهدنة التي انهت اللقاء وأصبح كل جانب ينتظر الرد

---

[1] أوليفي لونغ، الملف السري، اتفاقيات إفيان مهمة سويسرية للسلم في الجزائر، ت خليل أوذانية ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012، ص347.

[2] Rédha Melak, op cite p695

[3] أوليفي لونغ،المصدر السابق ،ص، ص، 38، 39.

وبالتالي نلمس انسدادا فحاول أوليف لونغ أن يعجل بالأمور ويحصل على رؤية الجانب الفرنسي حول المحادثات فسافر الى باريس في يوم 06 مارس 1961 حيث التقى بلويس جوكس حيث أعلم هذا الأخير الجنرال ديغول بمشكلة الصحراء والهدنة التي أخفقت هذه المحادثات، فاتخذ الجنرال ديغول قرار عبر نص كتب في ورق معنون "بالجنرال ديغول وأهم ما جاء فيه" المهم أن تنطلق محادثات رسمية"[1] وبهذا يكون الجنرال ديغول خطى خطوة نحوى المفاوضات الرسمية وفي 15 مارس أعلن ديغول استعداد حكومته للتفاوض في تقرير المصير وعدم وقف القتال قبل التفاوض أو إيجاد القوة الثالثة "الهيئة التنفيذية" وبعد يومين 17 مارس وافقت الحكومة المؤقتة على التفاوض.

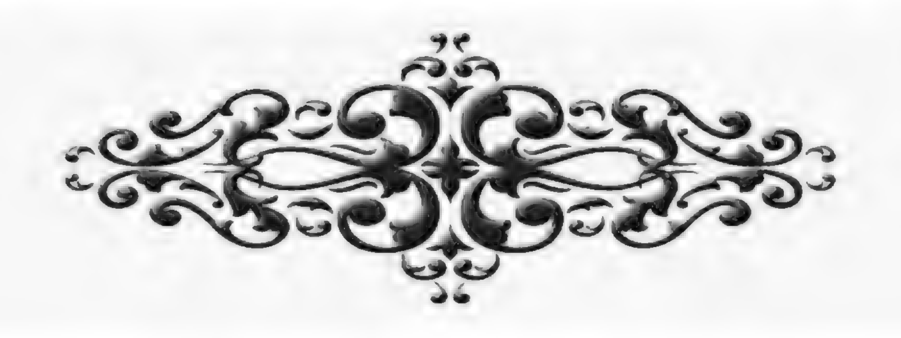
قم وقعت اتصالات سرية بين الجانب الجزائري والفرنسي في كل من سويسرا، تونس، روما، في الفترة ما بين 15-30 مارس 1961م لتنتهي بالتحديد في يوم 17 أفريل كتاريخ للمحادثات الرسمية بين الطرفين بإيفيان بفرنسا[2].

وبهذا تعتبر أول المفاوضات الرسمية بصفة خاصة وعامة بالنسبة للشعب الجزائري وبمثابة تحقيق خطوة كبرى ومهمة بالنسبة للقادة المفاوضين وللجبهة التحرير ككل ومن هذا المنطلق هل يمكن لهذه الاتفاقية أن تأتي بمضامين إيجابية ومفرحة تخدم مصالح الشعب الجزائري وترضي قادة الجبهة أو بالأحرى هل يمكننا اعتبارها كدليل على بداية انهيار حكومة ديغول واخفاق لهذا القائد وخذلان بالنسبة لحكومة فرنسا.

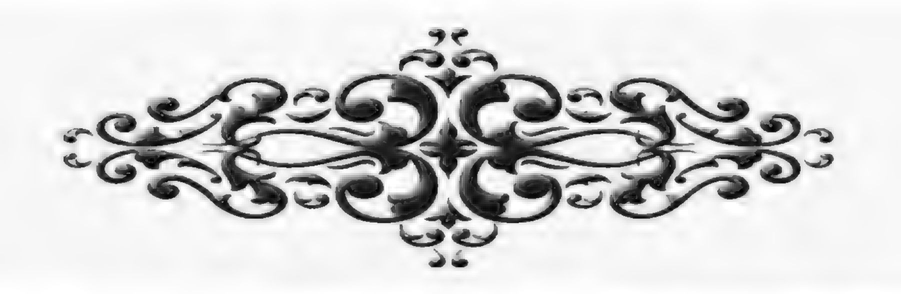
---

[1] أوليفي لونغ، المصدر السابق، ص، ص48،49.

[2] يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص466.



الفصل الثاني: مفاوضات إيفيان الأولى والثانية



المبحث الأول : ظروف انعقاد اتفاقيات إيفيان:

1-مظاهرات 11 ديسمبر 1960:

بعد فشل المفاوضات بين الطرفين توقف مسارها لمدة ثمانية أشهر، وفي يوم 04 نوفمبر 1960 أعلن الجنرال ديغول في خطاب له عن ميلاد الجزائر جزائرية إذ كان يطمح إلى تجزئة الشعب الجزائري ونلمس هذا الأمر من خلال تصريحه "أن الجزائر جزائرية سوف تتحقق[1] وسوف تكون لها حكومتها وقوانينها وأنظمتها الخاصة وهذا أن تكون الجزائر تابعة لفرنسا في جميع الميادين أما إذا أرادوا الاستقلال[2]، فإن الحكومة الفرنسية ستعمد إلى تقسيم الجزائر حتى تضمن حقوقهم"، وكرد فعل على هذا الخطاب قامت الجماهير الجزائرية بمظاهرات شملت أغلب مدن الجزائر، حيث بدأت يوم 09 ديسمبر 1960 بعين تيموشنت حيث تجمع الجماهير في ساحة وفي الشارع الذي يؤدي إلى البلدية[3]، والتي بلغت ذروتها يوم 11 ديسمبر 1960 بالعاصمة والتي كانت منظمة وهادفة.

فمظاهرات 11 ديسمبر زلزلت كيان العدو وأثبتت له أن يد الثورة تتعدى الجبال إلى المدن وتحرك الجماهير كيفما شاءت.

---

[1]المجاهد، ع92، 27 مارس 1961، ص6، أيضا :

Bernard Droz, evelyne lever , histoire de la guerre d'Algérie 1954-1962 ,éd ,du seuil France, 1982 p294

[2]المجاهد ع 92، 27 مارس 1961، ص6.

[3]محفوظ قداش، الاحتفال بالذكرى 44 لـ11 ديسمبر 1960، الجمعية التاريخية الثقافية محمد بلوزداد، الجزائر، 2004، ص10.

كان يوما عظيما ومباركا لقد غيرت كل المخططات والإستراتيجيات الفرنسية وتأكد أن الشعب الجزائري وراءه قوة كبيرة تمثلت في الجيش وجبهة التحرير[1].

واختير يوم 11 ديسمبر لأنه سيكون قبل أسبوعين من احتفال الفرنسيين والمعمرين بعيد المسيح حيث قرر أحمد راديولا أن يفسد عليهم عيدهم باختيار هذا اليوم[2].

كما حذر المسئولين المتظاهرين من الشعارات والدعايات التي أعلنها المستعمرون ويجب أن تنادوا بشعارات الجزائر مستقلة مسلمة وكل الشعب يجب أن يخرج وعلى المحلات أن تقفل[3].

إن وعي الجماهير الشعبية لمكائد الاستعمار تجسد في مظاهرات 11 ديسمبر 1960 كبرهان لتمسك الشعب الجزائري بقيادة الثورة[4].

وأكدت لفرنسا بأن وراء الثورة قوة تستمد وجودها من الجماهير فبعد مظاهرات الأوروبيين يوم 09، 10 ديسمبر قامت الجبهة والجيش بتنظيم مظاهرات كبرى في مختلف المدن الجزائرية، وهران، قسنطينة، تلمسان، باتنة، سطيف، البليدة، تبسة، بسكرة[5].

بالإضافة إلى العاصمة التي اشتدت فيها المظاهرات والمناوشات بعد الاصطدام المباشر بالأوروبيين في شارع أوغست كونت الأوروبيين أطلقوا النار وفي المقابل استخدم الجزائريين ما

---

[1] لخضر بورقعة، شاهد على اغتيال الثورة، دار الحكمة، الجزائر، 2000، ص49، 50.

[2] سعاد ب،"مظاهرات 11 ديسمبر أمرت بها الحكومة المؤقتة لينجزها الشعب الجزائري" التحدي، ع04، الجزائر، 2010، ص24.

[3] سامية خامس "العلم الجزائري الحرية والتحدي مظاهرات 11 ديسمبر 1960، المصادر، ع18، دار الزعاطشة، الجزائر، 2008، ص190، 191.

[4] سيد علي أحمد مسعود، التطور السياسي في الثورة الجزائرية 1960-1961، دار الحكمة، الجزائر، 2010، ص28.

[5] محمود الواعي، مظاهرات 11 ديسمبر 1960، في كتاب أحداث وتأهلات الثورة الجزائرية، جمعية أول نوفمبر وحماية مأثر الثورة الجزائرية، 1994، ص134.

هو متاح لديهم من عصا وألواح وحجارة لمواجهة العدو فبعدما كانت مظاهرات سلمية أصبحت دموية[1]

واستمرت المظاهرات[2] إلى غاية 16 ديسمبر وساد الهدوء في عاصمة الجزائر، فكانت لهذه المظاهرات ضربة مدوية على صعيد الحكومة الفرنسية ومقوية للشعب الجزائري، والتفافه بالثروة والجبهة وتمسكه بالرغبة في الاستقلال، وبهذا كانت المظاهرات بمثابة ضربة قاضية للسياسة الفرنسية وخلقت للشعب الفرنسي تيارا مناهضا للسياسة الاستعمارية.

إضافة إلى إثباتها بأن المستعمر قد خسر الحرب نهائيا، وذلك لدخوله الحرب في المدن مع الشعب كما أدت كذلك إلى حدوث القطيعة النهائية بين الشعب الجزائري وفرنسا الاستعمارية.

كذلك تحقيق القضية الجزائرية انتصارا في الأمم المتحدة وبهذا أكدت هذه المظاهرات للعالم و لديغول أنه لا بديل سوى الاستقلال ولا ممثل له إلا جبهة التحرير الوطني، فاقتنع الجنرال ديغول بفشل سياسته وخططه العسكرية، هذا ما جعل بن يوسف بن خده يقول "أنها كانت عاملا حاسما في تعجيل سير المفاوضات، وبالفعل شرع الجنرال ديغول يمهد للدخول في مفاوضات مباشرة وعلنية مع جبهة التحرير الوطني[3].

[1] صالح بالحاج، تاريخ الثورة الجزائرية، دار الكتاب الحديث، مصر، 2010، ص309.

[2] Gibert Meynier ,op cite ,p465

[3] يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص298.

2-محاولة انقلاب العقداء الأربعة على الجنرال ديغول:

تم التخطيط لمحاولة الانقلاب على الجنرال ديغول من طرف أربعة جنرالات وهم موريس شال•، أدموند جوهو، وراوول سالان•• وأندري زلير، بعد سلسلة من الاتصالات السرية جرت بينهم، والتي حاول من خلالها الجنرال شال الانقلاب على حكومة ديغول وإسقاطها إلا أن شارل ديغول تصدى لهذه المحاولة وقام بعملية تطهير داخل الجيش الفرنسي وتصفية الخونة[1]، إن فشل حركة الانقلاب على الجنرال ديغول التي كادت تقصف بالحكومة الفرنسية جعلته يفكر ماليا، ويتخذ قرار مهما حول القضية الجزائرية، وهذا بتغير موقفه السياسي وأنه إن لم ينه الجنرال ديغول حرب الجزائر فإنها ستقضي عليه وتدخل الأمة الفرنسية في غمار حرب أهلية، وبالتالي كان لابد من استئناف المفاوضات مع جبهة التحرير الوطني وتكون أكثر جدية إلا جانب هاده نجد اللقاءات الفاشلة بين الحكومة المؤقتة والفرنسية والتي تمثلت في لقاء مولان

• -ولد موريس شال بافرنسا في 5سبتمبر 1905،ألتحق بمدرسة سان كير سنة 1923وتخرج منها برتبة، ملازم أول سنة 1925،وخلال نفس السنة التحق بالمدرسة التطبيقية للطيارين،لي يلتحق بالمقاومة سنة 1943،لي يتقلد عدة مناصب كآخر جنرال قائد أعلى للقوات المسلحة في الجزائر من نهاية ماي 1958إلى شهر أفريل 1961،في ماي 1961حكم عليه بالسجن لمدة 15سنة بسبب قيادته لانقلاب ضد الجنرال ديغول بغرض الإطاحة به،بدعوة أنه فرط في حق الجزائر الفرنسية،ينظر: جمال قندل ،خط موريس وشال وتأثيرهما على الثورة التحريرية1962،1957،وزارة الثقافة،الجزائر 2008،ص84

• **راوول سالان :جنرال فرنسي شارك في حرب فرنسا في الهند الصينية من معارضي استقلال الجزائر شارك في انقلاب الجنرالات أفريل 1961 ضد ديغول مع جوهو .زيلر .شال.دخل العمل السري بالتأسيس المنضمة العسكرية السرية سجن في أفريل 1962إلى غاية جوان 1968ينظر:عبير سعيدان ،منضمة الجيش السري OASنشاطها الإرهابي (1961-1962) ،مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في تخصص التاريخ المعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية،جامعة محمد خيضر ،بسكرة2012 2013،ص12

[1]يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص284.

ولوسارن 1961 ولقاء نيوشاتل 5 مارس 1961 والتي يمكننا اعتبارها كلها لقاءات فاشلة كما ذكرنا في الفصل الأول[1].

-تعثر لقاء إيفيان:

بعد أن اتفق الطرفان على الدخول في مفاوضات رسمية يوم 7 أفريل 1961 بمدينة إيفيان إلا أن هذا اللقاء أجل نتيجة عدة أسباب، بداية بتصريح لوسي جوكس بوهران يوم 31 مارس 1961 الذي جاء فيه أن المفاوضات ستجري مع الحركة الوطنية (M N A) وهنا حاولت فرنسا تطبيق الطاولة المستديرة أي عدم الاعتراف بجبهة التحرير كممثل وحيد للشعب الجزائري فرفضت الحكومة المؤقتة الجزائرية حضور مفاوضات إيفيان[2] وبالتالي تم خلط كل الأوراق، إلا أن فرنسا قامت باتبرير تصريح جوكس بأنه ليس له أي أثر وقد أدلى به دون أن يطلع على البيان المشترك الصادر بتاريخ 30 مارس 1961 والذي اعترفت فيه فرنسا بجبهة التحرير الوطني كطرف مفاوض مع الحكومة الفرنسية.

كما تم اغتيال رئيس بلدية إيفيان كاميل بلان في 1 أفريل 1961 من طرف منظمة الجيش السري (O A S) من أجل تعطيل مسار المفاوضات كما كان انقلاب الجنرالات الأربعة في 22 أفريل 1961 على الجنرال ديغول والذي باء بالفشل دور في تعثر هذا اللقاء، فقد كان هذا الانقلاب رافضا لتفاوضه مع جبهة التحرير الوطني[3]، بعد هذا الانقلاب أظهر استعداد كبير من أجل استئناف المفاوضات مع جبهة التحرير الوطني بهدف التخلص من

---

[1]Benyoucef Benkhada, la fin de la guerre d'Algérie les accords d'Évian, opu, Alger 1998, p22

[2]أولفي لونغ، المصدر السابق، ص62.

[3]Farhat Abbes, autopsie dune guerre (l'Aurore) éd algérie livres, Alger 2011, p301

المشكل الجزائري الذي[1] أصبح يقلقه وفي ضل هذه الظروف تم تحديد 20 ماي 1961 كبداية لمفاوضات إيفيان الأولى.

[1]Benyoucef Benkhada, op cite, p22

المبحث الثاني: مفاوضات إيفيان الأولى:

في 30 مارس 1961 اتفق الطرفان الفرنسي والجزائري على الدخول في مفاوضات رسمية وذلك ابتداء من 7 أفريل 1961 في مدينة إيفيان غير أن تصريح لويس جوكس وزير الشؤون الجزائرية يوم 31 مارس 1961 بأن فرنسا ستتفاوض مع الحركة الوطنية الجزائرية التابعة لمصالي الحاج قد غير مجرى الأمور حيث أعلنت الحكومة الجزائرية أنها ترفض أن تحضر مفاوضات إيفيان ما دامت فرنسا تنوي التفاوض مع حركة أخرى لا تلعب أي دور في حركة تحرير الجزائر من قوات الاحتلال[1].

انطلقت البعثة الجزائرية من مطار العوينات بتونس متجهة نحو سويسرا لتصل بتاريخ 20 ماي 1961 إلى مدينة إيفيان على الحدود السويسرية الفرنسية بفندق لوبارك[2].

وذلك على إثر الانقلاب الفاشل الذي قام به بعض جنرالات فرنسا يوم 10 ماي 1961[3] أمثال سال وسالان وذلك للإطاحة بحكم ديغول بالجزائر مما دفع هذا الأخير إلى الشعور بالخطر يحدق بنظامه وبلده فرأى ضرورة إنهاء الحرب في الجزائر وقبل التفاوض مع أعضاء جبهة التحرير الوطني بشكل رسمي وبدون شروط مسبقة

وهكذا كما قلنا بدأت المفاوضات في 20 ماي 1961 با إيفيان كان الوفد الجزائري يتفاوض في إيفيان ويقيم في منزل الأمير القطري الشيخ أحمد بن علي الثاني بابوادافو قرب جنيف ليتمتعوا بحرية تامة[4] وقد كان الوفد الجزائري المفاوض يتكون من كريم بالقاسم رئيسا

[1]عمار بوحوش، المرجع السابق، ص538.
[2]محمد عباس، نصر بلا ثمن الثورة الجزائرية 1954-1962، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007، ص524.
[3]محمد تقية، الثورة الجزائرية، المصدر، الرمز، الأمل، ترجمة: عبد السلام العزيزي، دار القصبة للنشر، 2010، ص524.
[4]مالك رضا، مفاوضات إيفيان ما يبدو منها وما في الكواليس، محاضرة ألقاها بمناسبة ذكرى 28 لعيد النصر 19 مارس، المنظمة الوطنية للمجاهدين

للوفد الجزائري المفاوض، بن يحي الطيب بولحروف*، أحمد فرانسيس، أحمد بومنجل، أحمد قايد، علي منجلي، رضا مالك كمتحدث رسمي للوفد الجزائري، أما الوفد الفرنسي فترأسه لويس جوكس وثمانية آخرون[1]، ولقد تمت مفاوضات إيفيان الأولى على عدة لقاءات هي:

اللقاء الأول: 20 ماي 1961:

وقد طالب فيه الوفد الجزائري المفاوض على لسان رئيسه كريم بالقاسم مايلي:

-ليس من الممكن أن ندخل في مفاوضات في حين تستمر المعارك وتتضاعف وذلك لاعتبارين أحدهما نفسي والثاني أخلاقي حيث قررت فرنسا أن تتخذ إجراءات فورية لتهدئة الوضع حيث أمرت بالتوقف عن العنف في كامل التراب الوطني حيث لن تتدخل القوات إلا للدفاع أو لإيقاف من يقومون بعمليات هجومية حيث تلقى الحاكم العام تعليمات من أجل الإسراع في عملية الإفراج التي قررتها الحكومة في حق بعض المساجين ومن المتوقع أن تكون هناك 6000 عملية إفراج على مدى شهر[2].

كما حسنت وضعية الوزراء الجزائريين الخمسة للحكومة المؤقتة الذين كانوا معتقلين بجزيرة أيكس حيث تم نقلهم إلى قصر توركان وهكذا قرر وقف إطلاق النار بداء من 20 ماي 1961، أما موقف الحكومة المؤقتة الجزائرية والتي كانت متواجدة باتونس فرفضت في البداية وقف إطلاق النار ثم رضخت في الأخير للأمر الواقع بعد ضغط الرأي العام العالمي[3].

*الطيب بو لحروف :أنظر الملحق ،رقم 06

[1]يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص460.

[2]البروفيسور موريس فايس، نحو السلم في الجزائر، مفاوضات إيفيان في أرشيف الدبلوماسية الفرنسية 15 جانفي 1961، 29 جوان 1962 تر: صادق وسلام، عالم الأفكار حي باجة البدو2، الجزائر، 2013، ص102.

[3]قليل عمار، ملحمة الجزائر الجديدة، ج3، دار البعث، الجزائر، ص208.

اللقاء الثاني 23 ماي 1961:

طالب فيه كريم بالقاسم الوفد الجزائري المفاوض إطلاق صراح أعضاء الحكومة المؤقتة الجزائرية الخمسة المسجونين منذ 1956 في فرنسا، كما طالب بإجراء استفتاء عام في الجزائر أو استغلال داخلي لكن لويس جوكس رفض كل ذلك مطالبا بمنح ضمانات للأقلية الأوروبية في الجزائر وأن يكون وقف إطلاق النار باتفاق سياسي بين الطرفين[1].

اللقاء الثالث: 27 ماي 1961:

وفيه تحدثت فرنسا على أن استقلال الجزائر سيكون استقلال الشمال فقط دون الصحراء حيث أن هذه الأخيرة سيكون لها مناقشة خاصة بعد الاستقلال أما فيما يخص تسيير الدولة الجزائرية في المرحلة الانتقالية بين وقف القتال وتاريخ إجراء الاستفتاء حول الاستقلال سيتم بتكوين إدارة جزائرية[2].

فكان رد الوفد الجزائري هو اقتراح منح ضمانات لحماية أملاك المستوطنين الراغبين بالاستقرار في الجزائر وإقامة علاقات مع فرنسا على جميع المستويات لكن لويس جوكس رفض ذلك.

اللقاء الرابع: 31 ماي 1961:

نوقشت فيه قضية الصحراء الجزائرية حيث تمسك الوفد الفرنسي بها من خلال مقولة بومبيدو: "إن الصحراء لا نقاش فيها وهي عبارة عن بحر داخلي له سواحل تسكنها شعوب ساحلية والجزائر واحدة من هذه الشعوب وعلى فرنسا أن تستشير الجميع[3]، وفي خطاب جرى

[1]بن خدة بن يوسف، اتفاقيات إيفيان، المصدر السابق، ص23.

[2]قليل عمار، المرجع السابق، ص210.

[3]المرجع نفسه، ص211.

بين السيد جوكس وسعد دحلب عن مشكلة الصحراء وأن أقاليم الجزائر لا تضم الواحة والساورة فقد قال سعد دحلب أن الجزائر بالنسبة إلينا هي التي درستنا إياها المدارس الفرنسية ولا يمكننا أن نتصور أنها تضم جميع الأقاليم ومن المستحيل أن ينتج عن الحرب الجزائرية فصل قطعة جنوبية من الجزائر[1].

اللقاء الخامس: 3/2 جوان 1961:

وفيه رد أعضاء الوفد الجزائري المفاوض على قضية الصحراء بأنها جزائرية مبرهنين على ذلك تاريخيا وجغرافيا فبقيت المشكلة معلقة كما نوقشت في هذا اللقاء أيضا قضية مصير الأقليات الأوروبية في الجزائر[2].

اللقاء السادس: 6 جوان 1961:

وفيه رد كريم بالقاسم على قضية الأقلية الأوروبية بالجزائر حيث أعطاهم حرية الاختيار بين الجنسيتين الجزائرية والفرنسية فإن اختاروا الثانية أي الفرنسية فعليهم فقط احترام قوانين الدولة الجزائرية.

وفي 8 جوان دار نفس النقاش وبعد هذا اللقاء ولقاء 13 جوان 1961تأكد الوفد الجزائري من استحالة الوصول إلى نتيجة في هذه المفاوضات بسبب الاختلاف حول عدة قضايا هي:

---

[1] البروفيسور موريس فايس، المصدر السابق، ص157.

[2] بو اللحليب فتيحة، بوتلارة عزيزة، مسار اتفاقيات إيفيان (1956-1962) ،مذكرة لنيل شهادة الليسانس في تاريخ الحديث والمعاصر تحت إشراف الأستاذ: مصطفى حداد، جامعة منتوري، قسنطينة، 2001، 2002، ص، ص16، 17.

قضية الصحراء الجزائرية، قضية الأقلية الأوروبية بالجزائر وحول إجراء هدنة مشتركة بين الطرفين[1].

[1] بو اللحليب فتيحة، بوتلارة عزيزة المرجع السابق، ص18.

المبحث الثالث: مفاوضات إيفيان الثانية:

في الفترة الممتدة من 9 إلى 27 أوت 1961 اجتمع في طرابلس المجلس الوطني للثورة الجزائرية لمناقشة المرحلة الحاسمة هي المطالبة بالاستقلال وخرجوا من هذا الاجتماع بضرورة تشكيل حكومة جزائرية جديدة واقترحوا لرئاستها محمد بوضياف أو محمد خيضر وهما من القادة المساجين في فرنسا ويكون كريم بالقاسم نائب عن رئيس هذه الحكومة لكن هؤلاء رفضوا ذلك فاختاروا في الأخير بعد المناقشة على شخصية بن يوسف بن خده كرئيس لهذه الحكومة الجديدة وسعد دحلب كوزير للخارجية[1].

بعد ترأس بن يوسف بن خدة* للحكومة الجزائرية الجديدة أصدر في 25 أكتوبر 1961 بتونس بيان أظهر فيه رغبته في العودة إلى طاولة المفاوضات والتعجيل بحل القضية الجزائرية بمناقشة كل القضايا المطروحة كطريقة الإعلان عن الاستقلال وتحديد نوعية العلاقات بين الجزائر وفرنسا ووقف القتال وقضية الأقلية الأوروبية في الجزائر[2]، كما حاول من جهته سعد دحلب وزير الخارجية الجديد التأثير في الرأي العام العالمي من خلال التصريح الصحفي له في مجلة Afrique Action والذي بين فيه رغبة حكومته في الوصول إلى حل سلمي للقضية يرضي الطرفين[3].

لقد اضطر ديغول رئيس الحكومة الفرنسية قبول التفاوض مرة أخرى مع الحكومة الجزائرية برئاسة بن خده لعدة أسباب:

- فشل مخططاته العسكرية والسياسية.

---

[1] العربي فتحي، عبد الناصر والثورة الجزائرية، ط1، دار المستقبل العربي، مصر، 1984، ص، ص529، 530.

*يوسف بن خدة :أنظر الملحق، رقم03

[2] بو اللحليب فتيحة، بوتلارة عزيزة، المرجع السابق، ص21.

[3] بن خدة بن يوسف،اتفاقيات إيفيان، المصدر السابق، ص28.

- رغبته في إعادة مكانة فرنسا أوروبيا خاصة بعد الأعمال الخطيرة التي قامت بها المنطقة السرية للمتطرفين الفرنسيين O,A,S
- تخوفه من ضعف حكمه في الجزائر بسبب استمرار الحرب بها.
- المظاهرات التي قام بها المهاجرون الجزائريون بفرنسا 17 أكتوبر 1961 و تأثيرها في الرأي العام العالمي إضافة إلى ضغط الأمم المتحدة في دورتها 17 على الطرفين للتفاوض.[1]

وهكذا بدأت اللقاءات بين مسئولي الحكومتين الجزائرية والفرنسية والتي كانت على مرحلتين.

المرحلة الأولى: والتي ضمت عدة لقاءات تستعرضها فيما يلي:

لقاء الأول: 28 أكتوبر 1961:

انطلقت المفاوضات السرية بين الوفد الجزائري المتكون من[2]: رضا مالك، محمد الصديق بن يحي أما الوفد الفرنسي فقد كان يتكون من برونو دولوس وكلود شايبي.[3]

هذا الأخير قدم عرض نلخصه في النقاط التالية:

- الإبقاء على بعض القواعد العسكرية الفرنسية بالجزائر لتبقى على اتصال بإفريقيا وتتمكن من مواصلة تجاربها النووية.
- إنشاء هيئة تقنية مشتركة جزائرية فرنسية لاستغلال ثروات الجزائر الطبيعية مع تأكيد أحقية فرنسا في مجال التنقيب عن البترول والغاز.

---

[1] نور عبد القادر، حوار حول الثورة الجزائرية، ج3، الجزائر، 1986، ص124.
[2] عمار بوحوش، المرجع السابق، ص533.
[3] بو اللحليب فتيحة، بوتلارة عزيزة، المرجع السابق . ص، ص23، 24.

- منع الأقلية الأوروبية في الجزائر الجنسية المزدوجة مع احترام دينهم ولغتهم وأحوالهم الشخصية.
- منح هذه الأقلية حق تأسيس الجمعيات والمساهمة في المجالس السياسية بنسبة 10% وكذلك في المجالس البلدية ومنحهم حق تأسيس الجمعيات الثقافية وتحويل رؤوس الأموال لمدة معينة[1].

تبدأ المرحلة الانتقالية الأولى من وقف القتال إلى إعلان الاستقلال حيث تهيئ السلطة التنفيذية المؤقتة للاستغناء وتبقى الجزائر تحت سيادة فرنسا إلى غاية تقرير المصير ويرأس هذه السلطة التنفيذية المندوب العام الفرنسي هذا الأخير يحتفظ بالمسؤولية فيما يتعلق بالأمن العام بواسطة القوة المحلية.

-أما المرحلة الانتقالية الثانية فمدتها تحدد للاستعداد للانتخابات الخاضعة للمجلس التأسيسي الجزائري في ظرف 3 أسابيع أو شهر وخلال هذه المرحلة يكون هناك تعاون جزائري فرنسي في شتى الميادين المالية والاقتصادية والثقافية مقابل المحافظة على مصالح فرنسا الجزائر وفي الصحراء.

-المطالبة بنظام الأفضلية وانتماء الجزائر إلى منطقة الفرنك الفرنسي وضمان الاستثمارات وملكية الفرنسيين.

-احتفاظ فرنسا بالمرسى الكبير لمدة غير محدودة على أساس قاعدة فرنسية تحت السيادة الجزائرية.

-يتم إطلاق سراح المعتقلين السياسيين الخمسة للحكومة المؤقتة الجزائرية مع الإفراج العام للمعتقلين الجزائريين وليس مع وقف إطلاق النار، وبعد لقاء بال الأول اجتمع أعضاء

---

[1] بن خدة بن يوسف،اتفاقيات إيفيان،المصدر السابق، ص30.

الحكومة المؤقتة الجزائرية بتونس حيث درسوا العرض الفرنسي وأعدوا الإجابة عليه وكان ذلك في لقاء ثاني ببال في 9 نوفمبر 1961[1].

لقاء بال الثاني 9 نوفمبر 1961:

بعد افتراق الوفدان قررا أن يلتقيا من جديد في 9 نوفمبر 1961[2] حيث قام الوفد الجزائري بالرد على مقترحات الوفد الفرنسي التي تم عرضها في اللقاء الأول وكان ردهم كالأتي:

- ✓ رفض منح الجنسية المزدوجة للأقلية الأوروبية مع منحهم حق الاختيار بين الجنسيتين الفرنسية أو الجزائرية والسماح لهم بالمشاركة في المجالس على اعتبار العدد إضافة إلى مراقبة الأموال المنقولة إلى فرنسا.
- ✓ رفض منح المرسى الكبير ولكن يمكن تأجيره لمدة قابلة للتجديد[3].
- ✓ إنهاء التجارب النووية وإجلاء الجيش الفرنسي من القواعد العسكرية في الجزائر في مدة تحدد فيما بعد[4].

تحدد مدة المرحلة الانتقالية من وقف إطلاق النار إلى استقلال الجزائر لمدة 6 أشهر على الأكثر.

- ✓ يرأس الهيئة التنفيذية المؤقتة جزائري حيث يكون لهذا الأخير حق المحافظة على الأمن وتهيئ الظروف الاستغناء ويتكفل بشؤون الإدارة والشرطة مع بقاء الجزائر

[1] بو اللحليب فتيحة، بوتلارة عزيزة، المرجع السابق، ص25.
[2] عمار بوحوش، المرجع السابق، ص533.
[3] بن خدة بن يوسف، اتفاقيات إيفيان،المصدر السابق، ص32.
[4] بو اللحليب فتيحة، بوتلارة عزيزة، المرجع السابق، ص25.

خلال هذه الفترة تابعة للسيادة الفرنسية[1].

- ✓ أما بالنسبة لاستغلال الثروات الطبيعية الجزائرية ورخصة التنقيب عن البترول والغاز فتخضع كلها لقانون الدولة الجزائرية.
- ✓ رفض خضوع الجزائر للفرنك الفرنسي وذلك بإنشاء مؤسسة إصدار النقد ومراقبة الأموال المحولة.

وأثناء هذا اللقاء اضرب المعتقلون السياسيون الخمسة للحكومة الجزائرية المؤقتة عن الطعام فأوقفت الحكومة الجزائرية المؤقتة هذه المحادثات السرية ولم ترضى باستئنافها إلا بعد معرفة نتائج هذا الإضراب[2].

لقاء دحلب جوكس(dahlab –Joxe) 9 ديسمبر 1961:

في 9 ديسمبر 1961 التقى الوفدان من جديد، دحلب وبن يحي من جهة وجوكس ديلوس من جهة أخرى[3] حيث جاءت مقترحات جوكس كالتالي:

- التمسك بقضية فصل الصحراء واقترح فيما يخص الاستفتاء أن يكون منفصلا بالنسبة لقبائل التوارق والرحل وقبائل الرقيبات باتندوف.
- منح الجنسية المزدوجة للأقلية الأوروبية أما عن مشاركتهم في الإدارة والمجالس وغيرها من الأمور الأخرى فيعود القرار إلى الجزائر[4].
- موافقة جوكس على استئجار المرسى الكبير مقترحا مساحة القاعدة البحرية الجوية ب500 كلم ويتم الإبحار لمدة 50 سنة.

---

[1] بن خدة بن يوسف، اتفاقيات إيفيان،المصدر السابق، ص31.
[2] بو اللحليب فتيحة، بوتلارة عزيزة، المرجع السابق، ص26.
[3] زهير احدادن، المصدر السابق، ص88.
[4] بن خدة بن يوسف، اتفاقيات إيفيان،المصدر السابق، ص34.

- الإبقاء على الهيئة التنفيذية الجزائرية المؤقتة وحل الحكومة الجزائرية المؤقتة.

فكان رد سعد دحلب على هذه العروض كما يلي:

- رفض مسألة فصل الصحراء والتأكيد على الوحدة الترابية للجزائر .
- رفض حل الحكومة المؤقتة الجزائرية حتى تبقى مرجعا في حالة فشل الهيئة التنفيذية.
- رفض وقف إطلاق النار قبل الوصول إلى ضمانات سياسية حادة.
- المطالبة بالاتصال بالقادة الخمسة المعتقلين فكان رد جوكس بأنها قضية من اختصاصات ديغول ويتم الرد عليها في 12 ديسمبر 1961[1].

لقاء دحلب جوكس الثاني 23 ديسمبر 1961:

تحدد اللقاء مرة أخرى بين دحلب وجوكس حيث تمسك هذا الأخير ب:

- أن يكون على رأس الهيئة التنفيذية مندوب فرنسي.
- الاعتراف بازدواجية الجنسية بالنسبة للأقلية الأوروبية.
- الاعتراف بحق فرنسا فيما يخص رخصة التنقيب واستمرارها في تجاربها النووية والفضائية في الصحراء لمدة من 5 إلى 10 سنوات.

○ نفس المدة (5-10 سنوات) تمنح لاستعمال مطارات بشار، رقان عين بكر، بوفاريك، واستعمال مطارات كل من بسكرة، تندوف في الإفراغ والعبور والتحويل ونفس الشيء بالنسبة لموانئ الجزائر وهران وعنابة.

لكن سعد دحلب رفض كل هذه المطالب واقترح استعمال مطارين في الشمال وثلاثة في الجنوب وأن يتم الجلاء عن المرسى الكبير في مدة أقصاها ثلاث سنوات[2].

---

[1] رضا مالك، المحاضرة السابقة.

[2] بن خدة بن يوسف، اتفاقيات إيفيان، المصدر السابق، ص، ص34، 35.

بعد هذا اللقاء اتصل كل من كريم بالقاسم ولخضر بن طوبال *ومحمد بن يحي بالقادة الخمس والمعتقلين بالينويANLNOY وأطلعوهم على نتائج التفاوض فأكد المعتقلون الخمس ثقتهم بالحكومة المؤقتة الجزائرية[1].

المرحلة الثانية والأخيرة:

وضمت هذه المرحلة لقاء لي روس من 11-19 فيفري 1962

لقاء لي روس Les Rousses 11-19 فيفري 1962:

تم هذا اللقاء السري بقرية لي روس الجبلية الفرنسية على الحدود السويسرية من 11 إلى 19 فيفري 1962.

وتكون الوفد الجزائري المفاوض في هذا اللقاء من: كريم بالقاسم، لخضر بن طوبال، محمد يزيد، سعد دحلب، محمد بن يحي، رضا مالك، والصغير مصطفاوي كخبير مالي أما الوفد الفرنسي فتكون من: لويس جوكس، روبير بيرون وزير الأشغال العمومية جان دوبر قلي Jean de broglie أمين عام للصحراء في الحكومة الفرنسية، كلود شاييclaud chaillet والجنرال دكاماسde camas وتم الاتفاق على ما يلي:

- رفض ازدواجية الجنسية بالنسبة للأقلية الأوروبية في الجزائر على أن يتمتعوا بالحقوق الجزائرية لمدة 3 سنوات بعدها الاختيار بين الجنسيتين[2].
- تأجير المرسى الكبير للسلطات الفرنسية لمدة 15 سنة بدل 99 سنة.
- وكذا مطارات كل من عنابة، بوفاريك، بشار لمدة 5 سنوات.

---

*لخضر بن طوبال :أنظر الملحق رقم 02

[1]بواللحليب فتيحة، بوتلارة عزيزة، المرجع السابق، ص28.

[2]رضا مالك، المحاضرة السابقة.

❖ ضمان امتيازات للشركات الفرنسية في استغلال المناجم والمحروقات[1].

❖ تم انسحاب الجيش الفرنسي المقدر ب600 ألف في عام، بعدها اتجه كل وفد إلى حكومته لمناقشة ما وصلوا إليه من اتفاقات على أن يعودوا إلى طاولة المفاوضات في إيفيان[2].

اجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية:

وفي 22 فيفري 1962 في طرابلس اجتمع المجلس الوطني للثورة وضم أعضاء مجالس الولايات وممثلي فيدرالية فرنسا ودام هذا الاجتماع إلى 27 فيفري 1962 وناقش نص الاتفاق الذي وصل إليه الوفدان الجزائري والفرنسي وكان المجلس يتكون من 71 عضوا تغيب منهم 22 وحضر 33 وصوت بالوكالة 16 عضوا وبعد نقاش طويل دام خمسة أيام تم التصويت على الاتفاق بأغلبية أربعة أخماس كما تنص على ذلك المؤسسات المؤقتة للدولة الجزائرية التي وافق عليها المجلس الوطني في جانفي 1960 ونظرا لهذه النصوص فان الأغلبية في هذه الدورة هي 40 صوتا وقد أفرز التصويت عن 45 صوتا توافق الاتفاقيات وتعارضه 4 أصوات وهم: بومدين، قايد أحمد، علي منجلي، وهم أعضاء هيئة أركان الجيش ومعهم الرائد ناصر (مختار بو إزم) وبهذا يكون المجلس قد وافق على توقيف القتال وإمضاء الاتفاقيات[3].

---

[1] عثمان الطاهر علية، الثورة الجزائرية أمجاد البطولات،منشورات االمتحف الوطني للمجاهد ،الجزائر، 1996 ص190.

[2] بن خدة بن يوسف، اتفاقيات إيفيان،المصدر السابق، ص37.

[3] زهير احدادن، المصدر السابق، ص89.

مفاوضات إيفيان الأخيرة 7 مارس-18 مارس 1962:

بدأت هذه المفاوضات بصفة رسمية وعلنية بمدينة إيفيان في 7 مارس 1962 حيث تكون الوفد الجزائري من كريم بالقاسم، لخضر[1] بن طوبال، محمد بن يحي، محمد يزيد،*الطيب بولحروف، رضا مالك، الصغير مصطفاوي والرائد مصطفى بن عودة** كممثل لجيش التحرير الوطني وتكون الوفد الفرنسي من جيان دوبرو قلي، كلود شاي، لويس جوكس، روبار برنر، برنار تيريكو، فانستان لبوري، العقيد ستيفن دي بازيس، فيليب تيبو وبليزان[2] حيث تم الاتفاق على ما يلي:

- وقف إطلاق النار بكامل التراب الجزائري ابتداء من منتصف نهار 19 مارس 1962.
- الاعتراف باستقلال الجزائر وسيادتها الكاملة على أراضيها ووحدة ترابها.
- حق المستوطنين الاختياريين الجنسية الجزائرية أو الفرنسية وضمان أملاكهم وأموالهم.
- التعاون بين الجزائر وفرنسا وفي جميع الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
- تحديد الفترة الانتقالية بأربعة أشهر يتم خلالها التمهيد لإجراء الاستفتاء.
- إنشاء لجنة تنفيذية مشتركة لتسيير المرحلة الانتقالية.
- إجراء عملية الاستفتاء حول تقرير المصير مباشرة عقب الفترة الانتقالية وتشرف على العملية لجان جزائرية فرنسية مشتركة وتكون صيغة الاستفتاء "نعم" أو "لا" للاستقلال.
- إطلاق سراح المساجين السياسيين خلال 20 يوم من اتفاقية وقف إطلاق النار.

---

[1] بن خدة يوسف، اتفاقيات إيفيان،المصدر السابق، ص37.

*محمد يزيد: أنظر الملحق ،رقم 04

**مصطفى بن عودة :أنظر الملحق رقم05

[2] المصدر نفسه، ص38.

- انسحاب الجيش الفرنسي من الجزائر بعد إجراء استفتاء تقرير المصير.[1]

ودامت هذه المفاوضات 12 يوما حيث في 18 مارس 1962 وقع الطرفان وثيقة وقف إطلاق النار كما اعترفت فرنسا خلال ذلك بسيادة الدولة الجزائرية كما قرروا إجراء استفتاء عام في الجزائر وفرنسا وفي 19 مارس 1962 تم توقيف القتال رسميا في منتصف النهار في كامل الجزائر.[2]

وفي ليلة 19 مارس خرج القادة الخمسة المسجونون وقد وافقوا على ما جاء في هذه المفاوضات من اتفاقيات وعلى إثر تكوين الحكومة الجزائرية الشعبية الديمقراطية بدأت المفاوضات من جديد مع حكومة فرنسا لتغيير الشروط الخاصة بالقواعد العسكرية والمعونات المالية الاقتصادية والفنية.

وقد تم الاتفاق فيما يخص الفترة الانتقالية على إنشاء اللجنة التنفيذية الجزائرية المؤقتة تتولى شؤون الإدارة وتنظيم الاستفتاء وتنفيذا لهذا الاتفاق تم تنصيب المجلس التنفيذي المؤقت ابتداء من 28 مارس على رأسه عبد الرحمن فارس[3] وفي أفريل 1962 وجه الجنرال ديغول خطابا إلى شعبه يدعوه إلى القيام باستفتاء وهذا كي يسهم في هذا الحديث فكان الاستفتاء في 08 أفريل حيث كانت النسبة إيجابية فقد أجاب 17 مليون فرنسي بنعم أي بنسبة 91% من الأصوات كانت مؤيدة لاستقلال الجزائر، أما الاستفتاء في الجزائر فقد حدد في شهر جويلية ويتضمن صيغة سؤال الاستفتاء: "هل تريدون أن تصبح الجزائر مستقلة على أساس التعاون مع فرنسا وفق الشروط المحددة في 19 مارس 1962".

---

[1] صالح فركوس، المختصر في تاريخ الجزائر من العهد الفينيقيين إلى خروج الفرنسيين 814 ق. م 1962م، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، 2003، ص، ص279، 280.

[2] رضا مالك، المحاضرة السابقة.

[3] جلال يحي، العالم العربي الحديث منذ الحرب العالمية الثانية، دار المعارف، مصر، ص661.

وقد أجاب الجزائريون بنسبة 99% كلمة "نعم" وفي 3 جويلية اعترف ديغول إلى اللجنة التنفيذية المؤقتة أن فرنسا تعترف رسميا بالاستقلال[1].

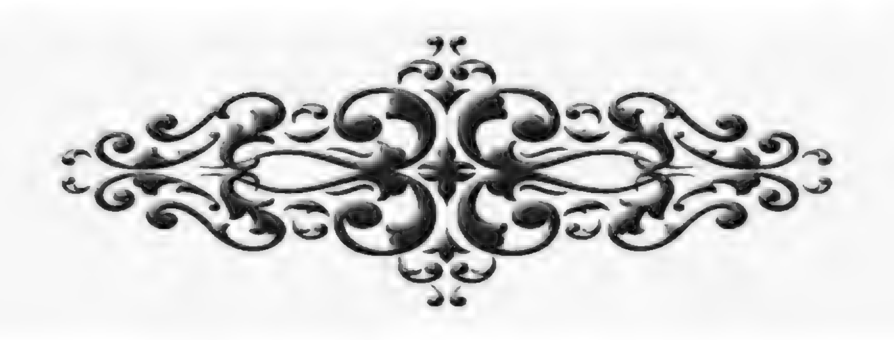
وعلى الرغم من وجود معارضين لهذه الاتفاقيات وتصويتهم ضدها باعتبارها استمرار للاستعمار الفرنسي في شكل جديد يسهمن على الاقتصاد وسيبقى على النفوذ الثقافي والسياسي بواسطة الضمانات والامتيازات الممنوحة للأقلية الأوروبية المسطرة على كل شيء في الجزائر، بل هناك من رأى في بعض تفاصيلها إهانة للثورة لكنها على العموم لا تخلو من عناصر إيجابية بل أساسية تجعلها جديرة بالقبول والتصويت عليها من قبل غالبية الأعضاء ما دامت تعترف باستقلال الجزائر وكامل أراضيها بما فيها الصحراء[2].

ومن خلال هاد الفصل اطلعنا على بعض البنود المقترحة والموافق عليها والتي سوف نتناولها بالتفصيل في الفصل الموالي مع تحليل مبسط لبعض النقاط المطروحة فيها وإبراز أهم ردود الفعل المتخذة حول هاده الاتفاقية.

---

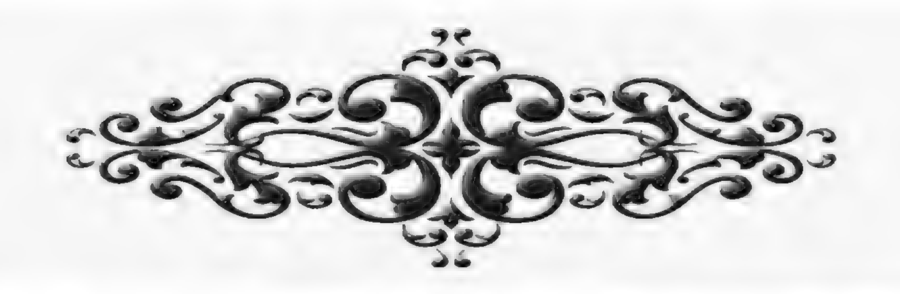
[1] أحمد توفيق المدني، المصدر السابق، ص549.

[2] عبد الحميد زوزو، المرجعيات التاريخية للدولة الجزائرية الحديثة (مؤسسات ومواثيق)، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص، ص68، 69.



الفصل الثالث:

قراءة وتحليل لأهم مضامين اتفاقية إيفيان مع إبراز ردود الفعل حولها



الفصل الثالث: قراءة وتحليل لأهم مضامين اتفاقية إيفيان مع إبراز ردود الفعل حولها

تمهيد:

جاءت اتفاقية إيفيان بعد مفاوضات طويلة كنت تتوقف من حين إلى أخر وتخللتها اتصالات ولقاءات عسيرة، حيث كانت في البداية أولية وسرية ولما شارفت على النهاية أصبحت فعلية وعلنية لتتوج بوقف إطلاق النار وارتأينا بأن نركز في هذا الفصل على دراسة لمضامين اتفاقية إيفيان من خلال التطرق إلى أهم النقاط الموجودة والمهمة فيها بالإضافة إلى تصنيفها إلى أربعة عناصر مضامين ذات طابع سياسي وعسكري ثم ثقافي اقتصادي وتقديم تحليل لبعض مضامين الاتفاقية مع إبراز ردود الفعل حولها

المبحث الأول: مضمون اتفاقية إيفيان:

لقد توصلت المفاوضات التي جرت بين ممثلي الحكومة الفرنسية وممثلي الحكومة الجزائرية المؤقتة إلى اتفاق مشترك بين العلاقات بين فرنسا والجزائر ويتضمن عدة بنود تشمل مختلف الميادين السياسية، الاقتصادية، العسكرية والثقافية كما يمكن تبين أهم ما جاء فيها فيما يلي بدءا بالجانب السياسي.

أ- من الناحية السياسية:

-الاعتراف باستقلال الجزائر التام داخليا وخارجيا بعد استفتاء يجرى أثناء فترة استقلال قصيرة.

-الاعتراف بوحدة التراب الجزائري بها في الصحراء[1].

-لحظة تنفيذ وقف إطلاق النار يطلق سراح جميع السجناء الذين اعتقلوا أثناء القتال ويسلمون في ظرف 20 يوما من تاريخ وقف إطلاق النار إلى السلطات المعنية لهذه الغاية ويعلم الطرفان اللجنة الدولية للصليب الأحمر عن تمركز سجنائهم والإجراءات المتخذة لإطلاق سراحهم[2].

-إعلان الحكومة الخاصة بقرارات العفو وذلك بما أنه توقف النزاع بين الطرفين بموجب اتفاق بينهما تم إقرار[3] عفو شامل فيما يخص كل المخالفات المرتكبة خلال الثورة الجزائرية وهذا بموجب مرسوم صدر يوم 22 مارس 1962 طبع وفق قانون 14 جانفي 1961 وتطبيقا لقانون 16 مارس 1956 ويشمل العفو كل المخالفات المرتكبة قبل 19 مارس 1962 في إطار المشاركة في الثورة الجزائرية أو مساعدتها المباشرة أو غير المباشرة وكذلك المخالفات المتصلة بها.

---

[1]أحمد توفيق المدني، المصدر السابق، ص551.

[2]بو اللحلب فتيحة، بوتلارة عزيزة، المرجع السابق، ص، ص35، 36.

[3]ميلودي سهام، المرجع السابق، ص123.

-كما سيعفى على كل مخالفة ارتكبت قبل 30 أكتوبر 1954 في إطار أعمال رامية إلى تغير النظام السياسي.

-كذلك العفو عن كل المخالفات المرتكبة في إطار عملية حفظ الأمن والنظام الموجه ضد الثورة الجزائرية قبل 20 مارس 1962[1].

-كما يمكن للمواطنين الفرنسيين الخاضعين للقانون المدني العام أن يتمتعوا بالحق الكامل في حقوق المواطنة الجزائرية لمدة ثلاث سنوات ثم يخيرون بين الجنسية الجزائرية والجنسية الفرنسية.

-ويمكن للفرنسيين المقيمون من الجزائر بصفة أجانب فإنهم يستطيعون الدخول والخروج منها بإبراز بطاقاتهم الشخصية الفرنسية أو جواز السفر ساري المفعول[2].

-عودة اللاجئين بتونس والمغرب[3].

-يتمتع الجزائريين المقيمون في فرنسا وخاصة العمال بنفس الحقوق التي يتمتع بها الفرنسيين فيما عدا الحقوق السياسية[4].

-كما يمكن للأفراد المعتقلين الالتحاق بمكان إقامتهم العادي.

-إنشاء محكمة النظام العام بالجزائر وهذه المحكمة تنظر في الجرائم التي ارتكبت فيما بعد 19 مارس 1962 بالجزائر وخاصة تلك التي تسببت في الإخلال بأمن السلطة العامة[5].

-وبهذا نرى أن فرنسا قد حاولت بسط نفوذها وامتيازاتها في مختلف الميادين وسنلاحظ كل هذه الأمور عند التطرق لباقي مضامين اتفاقيات إيفيان.

---

[1] ميلودي سهام، المرجع السابق، ص124.
[2] المرجع نفسه، ص، ص134، 138.
[3] صالح بالحاج، المرجع السابق، ص418.
[4] موريس ألي، الجزائر واتفاقيات إيفيان، تر أحمد بن محمد بكلي دار القصبة للنشر، الجزائر، 2008، ص46.
[5] ميلودي سهام، المرجع السابق، ص129.

من الناحية العسكرية:

-تمنح الجزائر لفرنسا حق استخدام قاعدة المرسى الكبير البحرية والجوية مدة خمسة عشر عاما ابتداء من تاريخ تقرير المصير قابلة للتجديد.

-تتعهد الجزائر بمنح فرنسا المعدات والتسهيلات اللازمة لتشغيل القاعدة.

-اعتبار لارتيج ومنشأة أربال لمدة ثلاث سنوات جزءا من قاعدة المرسى الكبير كما يمكن استخدام مطار لارتجي بعد تشغيل مطار بوسفر كمطار احتياطي للهبوط إذ استدعت الظروف الجوية ذلك.

-تستخدم فرنسا لمدة خمس سنوات المواقع التي توجد بها عين أيكر ورقان ومجمع كولومب بشار حماقير وبالنسبة للمنشئات التي تكون خارج هذه المحطات من أجل تشغيلها تتفق فرنسا مع الجزائر بالأخص حركة المرور الأرضية والجوية، تضع تسهيلات للاتصال الجوي تحت تصرف فرنسا خلال خمس سنوات في مطارات كولومب، بشار ورقان وعين أمقل وتتحول بعد ذلك إلى أراضي مدنية ومطاري عنابة وبوفاريك لمدة خمس سنوات تتمتع فرنسا بتسهيلات تقنية وإمكانيات لتوقف والتموين والتصليح وأن لا تستخدم أبدا لأغراض هجومية.

-سيخفض عدد القوات الفرنسية ابتداءا من يوم وقف إطلاق النار تدريجيا وفي مهلة اثنتي عشر اعتبارا من تقرير المصير إلى ثمانين ألف جندي ويتم ترحيلهم في ظرف 24 شهر.

-حرية طيران الطائرات الحربية الفرنسية في المجال الجوي لقاعدة المرسى الكبير.

-يمكن أن توضع قيود على إقامة السكان الجدد في أرض القاعدة وذلك بالاتفاق بين السلطات الفرنسية والجزائرية وإذا اقتضى الأمر يمكن إجلاءهم بطلب من فرنسا.

-تسلم السلطات الفرنسية إلى السلطات الجزائرية كل شخص يخل بالنظام العام ويضر بدفاع وأمن القاعدة.

-يمكن لفرنسا شراء وتأجير الأملاك المنقولة والعقارية التي تراها ضرورية لحياة القاعدة وسير عملها كما تتخذ التدابير اللازمة لتموين القاعدة بالماء والكهرباء إضافة إلى ذلك تمنع خارج القاعدة كل نشاط من شأنه يضر باستخدام القاعدة.

-تتكفل فرنسا بإعداد هيئة الموظفين والمنشئات وتقوم بصيانة التجهيزات والمعدات التقنية لها، كما تحتفظ بالطاقم في مطارات رقان وكولمب-بشار وعين أمغل وتقوم بصيانة المخازن والمعدات التقنية التي تراها ضرورية.[1]

-تسلم السلطات الفرنسية كل شخص يخالف النظام في المواقع والمطارات المذكورة إلى السلطات الجزائرية.

-تتصرف فرنسا بارادارات رغاية وبوزيدي وتستعملها الطائرات العسكرية لأجل تأمين الملاحة الجوية المدنية والعسكرية على السلطات الجزائرية حفظ الأمن الخارجي في المطارات المشار إليها واتخاذ الإجراءات اللازمة إذ لزم الأمر.

-تستعمل الطائرات العسكرية الفرنسية المجال الجوي الذي يربط بين المطارات التي يحق لفرنسا أن تستعملها.

-تتعاون مصالح الأرصاد الجوية الفرنسية والجزائرية وتتبادل المساعدة.

-تنتقل العناصر المنظمة للقوات الفرنسية وجميع المعدات[2] والأفراد المعزولين عن هذه القوات بالطريق البري بين جميع نقاط تمركز هذه القوات مستخدمة السكك الحديدية والطرق أخرى موجودة بالجزائر.

---

[1] ميلودي سهام، المرجع السابق، ص160، 161.

[2] المرجع نفسه، ص163.

-بقاء 80000 ألف جندي من أجل حماية مصالح الأوربيين المقيمين بالجزائر من جهة وكذلك حماية المصالح الفرنسية وبالتالي انخفاض القوات الفرنسية في الجزائر تدريجيا من إيقاف القتال وانسحابها من الحدود[1].

من الناحية الاقتصادية:

-مساهمات فرنسا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر فقد نصت في المادة الأولى على أن: فرنسا ستواصل تقديم مساعدتها التقنية وعونها المالي للمساهمة بصفة مستديمة في استمرار التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالجزائر ويكون هذا العون على مدى ثلاث سنوات.

-في إطار مبدأ الاستقلال التجاري والجمركي للجزائر تتمتع المبادلات مع فرنسا المبنية على أساس تبادل المنافع ومصلحة كل الفريقين بنظام خاص.

-تنظيم أسواق لبعض المنتجات وتحديد الأسعار، بين البلدين من أجل تشجيع النمو.

-يتمتع الرعايا الجزائريون المقيمون في فرنسا وخاصة العمال بنفس الحقوق التي يتمتع بها الفرنسيون ما عدا الحقوق السياسية.

-تدخل الجزائر في منطقة الفرنك وتحدد علاقاتها مع هذه المنطقة بالتعاقد على أساس المبادئ المذكورة في المواد 9-10-11 والتي جاء فيها تحويل عمليات العملة الجزائرية إلى عملة فرنسية.

-في إطار الإصلاح الزراعي ستقدم فرنسا مساعدة خاصة للجزائر من أجل تعويض ممتلكات الرعايا الفرنسيين كليا أو جزئيا.

---

[1]عمار قليل، المرجع السابق، ص228.

-تكفل الجزائر سلامة الحقوق الخاصة بالسندات المنجمية أو النقلية التي منحت بواسطة الجمهورية الفرنسية للبحث والاستقلال أو نقل الهيدروكاربور سائلا أو غازيا والمواد المعدنية الأخرى وذلك في الولايات الجزائرية الثلاثة عشر الواقعة في الشمال.

-تسهل الجزائر عملية دفع المعاشات المستحقة على فرنسا للمحاربين القدماء والمتعاقدين.

-تضمن الجزائر للشركات الفرنسية القائمة في أراضيها وأيضا التي رأس ما لها في أيدي أشخاص فرنسيين الممارسة الطبيعية لنشاطها.

-تنقل إلى الحكومة الجزائرية ملكية المؤسسات العامة أو الشركات التي تملكها الدولة كما تقوم الحكومة الجزائرية بإدارة المرافق العامة بالجزائر.

-عمليات الشراء أو البيع لأجل تصدير المحروقات الصحراوية "الهيدروكاربور" تدفع أثمانها بالفرنك الفرنسي[1].

-الاعتماد على مبدأ الأفضلية في المعاملة وبالنسبة للرسوم الجمركية تتفق على أن السلع الجزائرية تعفى تماما من الرسوم الجمركية في فرنسا[2].

-الإعانة الفرنسية الجزائرية محددة بثلاث سنوات قابلة للتجديد وسيحدد مبلغها حسب ظروف وحسب مستوى يماثل مستوى المشاريع الجارية[3].

-يتضمن التعاون الجزائري الفرنسي إنشاء جهاز فني للتعاون الصحراوي يمثل فيه الجانبان شبه متساوي، ويعمل على تطوير الشبكات الجوفية اللازمة لاستثمار ما تحت الأرض،

[1]ميلودي سهام، المرجع السابق، ص، ص131، 132.
[2]أزغيدي محمد لحسن، المرجع السابق، ص، ص267، 268.
[3]أحمد توفيق المدني، المصدر السابق، ص، ص، 558، 559.

مع إبداء الرأي في مشاريع القوانين ذات الصبغة المنجمية ودراسة المطالب المتعلقة بهذه المشاريع بإعطائها رخص التنقيب ولكن الدولة الجزائرية هي التي تمنح هذه الرخص وتتولى تحديد التشريع المنجمي في إطار السيادة الكاملة.

كما تتضمن المصالح الفرنسية بواسطة ممارسة الحقوق المتعلقة برخص الاستقلال المناجم التي منحتها فرنسا حسب قوانين تشريع البترول الصحراوي كما هو موجود حاليا.

وفي حالة ما إذا كانت العروض متساوية فتحظى الأولوية للشركات الفرنسية حسب قانون التشريع المنجمي[1].

من الناحية الثقافية:

-تعهدت فرنسا أن تقدم مساعدة في ميدان التفتيش المدرسي، كذلك فيما يتعلق بتنظيم الامتحانات والمسابقات وتسير الأجهزة الإدارية والبحث العلمي.

-المساعدة في التوظيف بصفة عامة أي سلك الموظفين في التعليم.

-تشبث الطرف الفرنسي بالإبقاء على لغتة[2].

-احتفاظ فرنسا ببعض المؤسسات التعليمية في الجزائر تكون تابعة لها مباشرة.

-التزام الجانب الفرنسي بتنفيذ برامج التربية من البرامج الجاري العمل بها في الجامعات الفرنسية[3].

---

[1] بو اللحليب فتيحة، بوتلاوة عزيزة، المرجع السابق، ص37.

[2] الجنيدي خليفة آخرون، حوار حول الثورة، ج3، المركز الوطني للتوثيق والصحافة والإعلام، الرغاية، 1986، ص، ص250، 252.

[3] يحي بوعزيز ، المرجع السابق، ص560.

-بالإضافة إلى أن التعليم العالي في الجزائر يجب أن يكون صورة طبق الأصل للتعليم العالي في فرنسا.

-تسهيل التحاق الجزائريين بالمعاهد الفرنسية وكذلك وجب إعطائهم منحا دراسية وتنظيم دورات تدريبية[1].

-ومن خلال هذه النقاط نرى بأن الاستعمار الفرنسي حاول نشر ثقافته ولغته في مستعمراته فمحاولة فرنسا على إبقاء لغتها وترسيخها في الشعب الجزائري تعتبر محاولة نوعا ما فأصبحت الجزائر تشجع على تعلم اللغة الفرنسية والإبقاء عليها وتطويرها وكل هذا كان على حساب اللغة العربية لغتنا الأم.

وهذا ما نزال نراه إلى يومنا هذا فاللغة الفرنسية أصبحنا نتعامل بها في أبسط أمورنا وفي حين أنه كان المفروض أن نواكب لغة العصر أو لغة العالم اللغة الإنجليزية إلا أننا ما زلنا نعيش استعمارا ثقافيا فرنسيا واستطاعت فرنسا أن تحقق هدفها في هذا الجانب.

تحليل لبعض بنود اتفاقية إيفيان:

-من بين المضامين التي كان لابد من الوقوف عندها هي كالتالي:

قانون الضمانات والامتيازات التي قد طرحتها فرنسا من أجل حماية الأوروبيين[2].

بالتالي فرنسا قد بذلت كل الجهود لأجل تنظيم حماية الأوروبيين على أكمل وجه وعلى الصعيد القانوني[3].

---

[1] ميلودي سهام، المرجع السابق، ص143.
[2] الجندي خليفة وآخرون، المرجع السابق، ص، ص199، 201.
[3] عبد المجيد بلخروبي، ميلاد الجمهورية والاعتراف بها، تربويون العربي، موفمر للنشر، الجزائر، 2011، ص212.

-هذه الضمانات جعلت من الأقلية الأوروبية طبقة متميزة بقوانين وباستثناءات وهذا ما سوف يجعل المجتمع الجزائري مقسما إلى قسمين مواطنين عاديين وهم الجزائريين ومواطنين غير عاديين وهم هذه الأقلية، إلا أنه الحمد لله كان للهجرة الأوروبية دور كبير لتخلص من هذه الضمانات أو بالأحرى البعض منها[1].

-لكن فرنسا لم تكتفي بالطرح بعض الضمانات فقط بل حاولت بسط نفوذها وامتيازاتها في مختلف الميادين.

فمثلا المادة (7) والتي مفادها "أن يتمتع الرعايا الجزائريين المقيمون في فرنسا وخاصة العمال بنفس الحقوق التي يتمتع بها الفرنسيين فما عادا الحقوق السياسية، وقد عرضنا هذه النقطة سابقا.

تحدث عنها موريس ألي في كتابه الجزائر واتفاقيات إيفيان حيث أثار نقاش مطولا حول هذا الأمر غير ذلك أفضى إلى صعوبات يستحيل تجاوزها مثلا في حالة جزائري لاجئ في فرنسا هل في وسعه من غير ذلك أن يجبر على شكليات معنية، ودون اللجوء إلى إجراءات التجنيس أن يتحصل على جواز سفر فرنسي ولو كان الأمر كذلك فسيحصل على جوازين أحداهما جزائري والأخر فرنسي وإذا وجد في بلد أخر، فكيف يعتبر من حيث الجنسية؟ لنفترض أن هذا الجزائري يتوجه إلى مصر، فهلا في وسعه أن يدفع بجنسيته الفرنسية وحدها؟ فما الذي سيحدث، لو وقع تحت طائلة لطلب الطرد من طرف الدولة الجزائرية.

كما نلاحظ أن الحكومة المؤقتة قد حزمت أمر الجنسية في اتفاقية إيفيان من أجل تلافي العديد من المشاكل إذ ترى بأن خيار الجنسية التي تسمح لفرنسي الجزائر سيحسم فيه نهائيا في

[1] الجندي خليفة وآخرون، المرجع السابق،ص196

مدة ثلاث سنوات ولا يحق لفرنسا نفسها أن تلتزم بشيء بعدها بالتالي فالمؤرخ يبرر لماذا لم يمنح الوفد الفرنسي للرعايا الجزائريين حق التمتع بالحقوق السياسية[1].

-أيضا يتضح أن اقتصاد الجزائر سيكون مرتبطا بالاقتصاد الفرنسي خاصة لما تم التطرق إلى قضية العملة يعني هيمنة الفرنك أو بقاء الجزائر في منطقة الفرنك الفرنسي بالتالي لا يمكن أن تكون الجزائر مستقلة اقتصاديا وتصبح دولة لا تتحكم في ثوراتها، في حين أن السياسة الاقتصادية في الجزائر ستسير من الخارج ما دامت الجزائر تسير في منطقة الفرنك الفرنسي[2].

وبهذا اقتصاد ومصير البلد يبقى خاضعا لمنطقة الفرنك يعني أن الفرنك الفرنسي إذ انخفض وكانت الأسهم ضعيفة سينخفض الاقتصاد وإذا تعرضت فرنسا لأزمة اقتصادية فإن اقتصاد الجزائر سوف يتأثر بذلك.

-من الواضح أن فرنسا أرادت أن تسيطر على اقتصاد البلاد بداية من العملة ثم استغلال الصحراء حيث أعطت أولوية لهاذ الأمر منذ بداية المفاوضات[3].

-كذلك نقطة استفادة الشركات الفرنسية من البترول وأولوية التنقيب كانت بمثابة نقطة سلبية وباعتبار أنه كان للبعد البترولي أهمية القصوى بالنسبة للتنمية الاقتصادية للبلاد بعد الاستقلال[4].

---

[1] موريس ألي، المصدر السابق، ص46.

[2] الجندي خليفة وآخرون، المرجع السابق، ص، ص230، 231.

[3] عبد المجيد بلخروي، المرجع السابق، ص216.

[4] نازلي معوض أحمد، العلاقات بين الجزائر وفرنسا من اتفاقيات ايفيان إلى تأميم البترول، الهيئة المصرية العامة للكتابة، 1978، ص42.

-أما فيما يخص مبادئ التعاون الثقافي نجده قد مس قطاع التعليم وقطاع التكوين المهني ثم البحث العلمي بالإضافة إلى سيطرة فرنسا على النقاط السابق ذكرها فمن خلالها نرى أن فرنسا حاولت جعل الجزائر تابعة كاللغة أولا، حيث نجد تشبث الطرف الفرنسي بالإبقاء على لغته حتى تبقى الجهات أو بعض فئات المواطنين تابعة له حيث أشترط على أن تبقى بعض المؤسسات التعليمية تابعة لفرنسا في إطار التعاون الثقافي حتى أن التعليم العالي في الجزائر يجب أن يكون طبق الأصل للتعليم العالي الفرنسي أما البند الذي يعتبر نوعا ما كنقطة إيجابية حيث استفادت الجزائر من المادة 7 إذ تم تسهيل التحاق الجزائريين بالمعاهد الفرنسية وكذلك وجوب إعطائهم منحا دراسية وتنظيم دورات تدريبية لكن بقى النفوذ الفرنسي[1].

-لكن إذا حاولنا التركيز على مناقشة اللغة الفرنسية نجد أن فرنسا نجحت في الإبقاء عليها وهذا يعتبر من النتائج السلبية على المدى البعيد لاتفاقية إيفيان حيث نجدها في جميع الأطوار التعليمية.

حتى أننا نتعامل بها في جميع المجالات وحاجياتنا اليومية من الاعتراف جاء على محمد حربي في الميدان الثقافي يكرس الاعتراف بحرية التعليم وهيمنة اللغة الفرنسية التي على الدولة الجزائرية أن لا تشجع على الإبقاء عليها وتطويرها وذلك على حساب اللغة العربية التي جرت التضحية بها[2].

-وبالتالي هذا الأمر غير عادل ومجحف في اللغة العربية كما أنه كان من المعقول أن نواكب لغة العصر ولغة العالم اللغة الإنجليزية، التي باتت لغة العصر ككل إلا أننا لم نهتم سوى باللغة الفرنسية كأكثر شيء فيحين أنها ليست باللغة الأم ولا لغة العالم ولغة القران وهذا ما نعتبره نقطة سلبية وسوداء في مجتمعنا ليومنا هذا.

---

[1] الجندي خليفة وآخرون، المرجع السابق، ص، ص250، 252.

[2] ميلودي سهام، المرجع السابق، ص143.

-كذلك الجانب العسكري لم يخلو من نقاط سوداء فالسماح لفرنسا باستخدام المنطقة الجوية والمطارات لطائراتها مثال سيطرة فرنسا وبسط نفوذها كذلك في هذا المجال.

وبهذا نجد أن الجانب الجزائري قدم تنازلات كبيرة خدمت الحكومة الفرنسية بالدرجة الأولى كما أن فرنسا حاولت استغلال مختلف البنود المطروحة قدر الإمكان بما يخدم مصالحها.

ربما هذه النقاط السوداء التي تضمنتها البنود هي التي أبرزت اختلاف وتباين في ردود الأفعال حول الاتفاقية بين مؤيد ومعارض خاصة في الجانب الجزائري هذا ما سوف نراه في العنصر الموالي ردود الفعل حول اتفاقية إيفيان.

المبحث الثالث: ردود الفعل حول اتفاقية إيفيان:

أ- رد فعل الجانب الجزائري:

من خلا اجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية في 22-27 فيفري 1962 إثر دورة استثنائية من أجل مناقشة مضمون اتفاقية إيفيان بدا لنا أنه كان هناك تباين في مواقف أعضاء هذا المجلس من مواقف إلى رفض اتجاه هذه الاتفاقية وهناك من كان متحفظا حول رأيه ويظهر ذلك جليا من خلال مواقف بعض القيادات.

1-أعضاء الحكومة المؤقتة الجزائرية:

كان موقف الحكومة المؤقتة الموافقة على اتفاقية إيفيان لدرجة تهيئة الأوضاع ثم تعيين سعد حلب مقررا ويساعده كل من كريم وبن طوبال ويزيد أما بن يوسف بن خدة رئيس الحكومة فكان يتدخل عندما تدعو الحاجة حيث نجد أن سعد دحلب صرح لكريم بالقاسم قبل إفتتاح الجلسة حيث وعده بالحصول على موافقة أعضاء المجلس في أخر الجلسة وراح سعد دحلب يدافع على كل صغيرة وكبيرة لدرجة أنه طلب من الحاضرين أن يتم إتخاذ قرارا إذ راح يشد انتباههم بالتطرق إلى المشاكل العامة إضافة إلى تدخلات بن طوبال وكريم بالقاسم التي تمثلت في المدافعة على نصوص اتفاقية إيفيان.

أما باقي أعضاء الحكومة المؤقتة فكان موقفهم كالأتي[1]:

القادة المسجونين الخمس:

لقد كسبت الحكومة المؤقتة القادة المسجونين الخمس إلى صفها وهذا بفضل تكثيف الاتصالات معهم إذ لا ننسى أنها طلبت من الوفد المفاوض الفرنسي إشراكهم في المفاوضات خاصة لما ثم نقلهم إلى قصر أولنوي.

---

[1]Redha Malek, op cite,p223

وكان محمد الصديق بن يحي من ديوان رئيس الحكومة أول مبعوث يقوم بزيارتهم بهدف إطلاعهم على أخر المقترحات الفرنسية ومعرفة ملاحظاتهم حولها.

ثم زيارة أخرى في منتصف ديسمبر 1961 بعد أول لقاء سري بين دحلب ولويس جوكس في 9 من نفس الشهر بمدينة لي روس الفرنسية[1].

بعد ثاني لقاء بين دحلب وجوكس بنفس المكان في 25 ديسمبر زارهم بن طوبال لينقل إليهم أخر مستجدات الاتصالات السرية، وقام بأخر زيارة للخمسة كريم بالقاسم رفقة بن طوبال إضافة إلى بن يحي الذي كان يعرف بدقة ملف المفاوضات الجزائرية الفرنسية يومي 31 جانفي والفاتح من فيفري حيث كشف هذا اللقاء أن الخمسة على موجة واحدة مع الحكومة المؤقتة أو بالأحرى يتمتعون فيها ويصادقون على اتفاقية إيفيان كل المصادقة[2].

فرحات عباس:

تعرضنا إلى موقف فرحات عباس باعتباره رئيسا سابقا للحكومة المؤقتة بالإضافة إلى أنه عضو بالمجلس الوطني للثورة، إذ رغم تصويته لصالح الاتفاقية وكأنه كان مرغما على ذلك حيث أخذ على حكومة بن خدة أنها استعجلت حيث اعتبر فرحات عباس أن التفاوض لم ينته وأنه كان يجب إنهائه قبل أن تدعونا للاجتماع إذ أضاف قائلا أنني تصفحت الملف جيدا لكنني لم أجد سوى تعديل ووعد التعديل يتمثل في استبدال المندوب العام بمندوب سامي وإنشاء هيئة تنفيذية مؤقتة تحت السلطة الفرنسية والوعد بإعطائنا استقلالا شكليا إضافة إلى ذلك أنه أراد أن يكون هناك استقلالا اقتصاديا إذ لم يتقبل فقط تحقيق المطالب السياسية ما دام أن المفاوضين أثناء التفاوض مع الوفد الفرنسي قدموا تنازلات أو مساومات هذا بدافع الحصول على السيادة السياسية التي هي انتقالية بالضرورة أي الاستقلال السياسي الاقتصادي فقد كان

[1] محمد عباس، المرجع السابق، ص725.

[2] المرجع نفسه، ص، ص، 725، 786.

فرحات عباس منزعجا من بقاء القواعد الصحراوية تحت تصرف فرنسا بحكم أنه كان معارضا للتجارب النووية[1].

لكن الموافقة على اتفاقية أيفيان والتصويت لها جاءت نتيجة عدة أسباب من أجل السماح بإطلاق سراح المسجونين وكذا إمكانية تحسين الاتفاقية، هذا من أهم الأسباب التي عددها فرحات عباس والتي دفعته للتصويت لصالح الاتفاقية[2].

وكأنه يشرح المبررات التي دفعته للموافقة بمعنى أنه كان مرغما على هذا الأمر.

وبالتالي يدرك أن قيادة الحكومة الجزائرية كانت لهم موافقة مسبقة على اتفاقية إيفيان قبل عقد اجتماع المجلس الوطني للثورة لهذا نجد أن مهمتهم انحصرت خلال الاجتماع في الدفاع على نصوص الاتفاقية ومحاولة إقناع الحاضرين من أجل التصويت لصالحها[3].

ونجد أن الشعب الجزائري فإنه كان قابلا للاتفاقيات وذلك عن طريق مساندته للحكومة الجزائرية المؤقتة بقيامه بمظاهرات يطالب فيها بالاستقلال[4].

موقف هيئة الأركان العامة:

امتنعت هيئة الأركان العامة عن التصويت حول اتفاقية إيفيان بالتالي أصبح موقفها واضحا هو الرفض ونلمس الأمر أثناء مجريات اجتماع المجلس الوطني للثورة لم يرق لهذه القيادة عدة أمور خاصة فيما يتعلق بجيش الحدود كما اعتبروا بنود اتفاقية إيفيان كتعدي على مكاسب سبع سنوات من الكفاح مثل التنازل لصالح فرنسا على قواعد عسكرية في مرسى الكبير

[1]Redha Malek, op cite pp 223, 228

[2]Ibid 228

[3]Redha Malek, op cite, p228

[4]زاهية قدورة، تاريخ العرب الحديث، ط1، دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1985، ص356.

وعين ايكر شروط التعاون مع المحتل السابق ووضعية الأقلية الأوروبية والشروط الممنوحة لها[1].

أما فيما يخص موقف هواري بومدين لم يكن من أنصار الحل العسكري حيث أنه كان رافضا للاتفاقيات وقد وضع رأيه بخصوص المسائل الموضوعية المتعلقة بالمسائل ذات النفع اللفظي، حيث أنه عدم الحل يهدد بأن يؤثر على مستقبل البلد رضا مالك مقرر البعثة الجزائرية في إيفيان قال أنه سيواجه بومدين بالحجة القائلة أن: " المفاوضات مع فرنسا تشكل هذه المرة على الأقل فرصة تاريخية من الممكن أن لا تتكرر أبدا[2].

حيث أشار رضا مالك إلى تدخلات بومدين أو بالأحرى هيئة الأركان فيما يخص مسألة الوحدات المرابطة على الحدود إذ رأى بومدين أنها إذا لم تعد فور إعلان وقف إطلاق النار فقد تطول الأمر وبالتالي يصبح الوضع خارج السيطرة وهذا ما كان يناقض موقف الحكومة المؤقتة والتي دخلت في صراع مع هيئة الأركان الرافضة للاتفاقيات على أساس المحتوى إضافة إلى ذلك لم يكن واثقة في أن فرنسا تستنفذ كل ما جاء في هذه النصوص وأنها كانت تريد تحقيق انتصار عسكري أي ما أخذ بالقوة يسترجع بالقوة[3].

قادة الولايات:

كانت مواقف قادة الولايات متباينة إذ نجد أن من تغيب عن اجتماع الوطني للثورة الجزائرية وصوت فقط بالوكالة وقد قدم بن يوسف بن خدة قائمة بأسماء الحاضرين والغائبين في هذا المجلس.

---

[1] الشاذلي بن جديد، مذكرات الشاذلي بن جديد، ملامح حياة 1929، 1979، ج1، دار القصبة للنشر، الجزائر، ص172.
[2] خالد نزار، (1954–1962)، يوميات حرب، تر: سعيد العام، منشورات أنين، الجزائر، 2004، ص189.
[3] Redha Malek,op cite, p226

الحاضرين:

- الولاية الأولى (الأوراس): مصطفى بن النوي.

الولاية الخامسة (وهران): مختار بويزم (المدعو ناصر) بن حدو وبوحجر (سي عثمان).

- الولاية السابعة (فدرالية فرنسا): عمار عدلاني، رابح بوعزيز، محمد بوداود (المدعو عمر)، محمد علي هاروي، وعبد الكريم السوسي.

أما فيما يخص من أرسل الوكالات هم كالتالي:

- الولاية الثانية (قسنطينة): رابح بالوصيف، العربي يرجم، صالح بو بنيدر، الطاهر بودربالة، عبد المجيد كحل الراس (أرسلت الوكالة إلى الحكومة المؤقتة).
- الولاية الثالثة (القبائل): أحمد فدال (المدعو سي حميمي) أحسن محيوز، محندوا علي، أكلي محمد وبالحاج، الطيب الصديقي (أرسلت الوكالة إلى محمد يازوران)[1].
- وبالنسبة للتفويض الموجه من طاهر الزبيري إلى بني طوبال باسم مجلس الولاية الأولى رفض بسبب نقص شكلي أي لا يحمل التوقيع الشخصي لكل من المفوضين وأصبح بن طوبال مفوضا بصوت الزبيري فقط حسب توضيح رضا مالك[2].

أما القادة المتغيبون:

- ولاية الأوراس ثلاثة أعضاء: إسماعيل محفوظ مصطفى، عمار ملاح، محمد الصالح يحياوي[3].
- الولاية الرابعة: يوسف بن خروف، لخضر بورقعة، محمد بوسماحة حسان خطيب.

[1]Benyoucef Benkhedda, op cite,p55,56

[2]Redha Malek, op cite,p223

[3]Benyoucef Benkhadda, op cite,p56

- الولاية الخامسة: أحمد بوجنان (المدعو عباس) عبد الوهاب مولاي إبراهيم، بوبكر قاضي.
- الولاية السادسة (الصحراء): لم يتكون مجلس الولاية السادسة إلا بعد 19 مارس 1962 الحاج بن علا، أحمد بن شريف رابح الزراوي (المدعو عز الدين) في الجبل، أحمد فرانسيس، حسن قديري، مصطفى الأسرف (غائبون)[1].

نلاحظ عند التصويت كان أغلبهم موافقا على اتفاقية إيفيان أي بالنسبة للحاضرين ماعدا مختار بويزم الذي رفض التصويت وانحاز إلى موقف هيئة الأركان[2].

ب- رد فعل الجانب الفرنسي:

كان رد فعل المستوطنين أنهم رفضوا هذه الاتفاقيات وكان ردهم عنيفا، حيث انقسم المستوطنين إلى قسمين: مستوطنين متطرفون والضباط الساخطون على الاتفاق وسياسة ديغول حيث قاموا بسلسلة من الأعمال الإرهابية وهذا قصد إفشال هذه الاتفاقيات وجر جيش التحرير الوطني ميدان القتال[3]، من بينها منظمة الجيش السري OAS بزعامة الجينرال سالان ونواحيه جوهر والجنرال غاردي وبعد استمرار منظمة الجيش السري في أعمالها الإرهابية التي لا تحصى من بينها:

23 أفريل إلى 10 أوت 1961 تفجير عدد من القنابل التي وصل، عددها إلى 1430 قنبلة وقد ركزت عملياتها الإرهابية في كبرى المدن كوهران والعاصمة، عنابة[4].

---

[1]Benyoucef Benkhadda,op cite, p56

[2]بورقعة لخضر، المصدر السابق، ص101.

[3]زاهية قدورة، المرجع السابق، ص356.

[4]. كريم منقوش، جرائم المنظمة السرية (OAS) في الجزائر المصادر، ع9، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية، الجزائر، 2004، ص263.

بالإضافة إلى مجموعة من الاغتيالات وفي 26 أفريل 1962 تم إلقاء القبض على قادتها ومحاكمتهم ولما يئست منظمة الجيش السري من تحقيق أهدافها اتجهت إلى سياسة الأرض المحروقة وتتمثل في تدمير المنشئات الاقتصادية للبلاد والمرافق الحيوية وفي هذه الفترة الحرجة عملت الحكومة الجزائرية المؤقتة على تنظيم لجان سميت باللجان الشعبية للنهضة.

كما كانت تقوم بتقديم نصائح للجماهير الشعبية لحماية نفسها من الأعمال الإرهابية المنظمة' وكان رد فعل أنصار الاتفاقية بأن المعونة الاقتصادية كافي لكي يحترم الجزائريون والاتفاقيات[1].

ولكي يتغلب ديغول على المعارضة الشديدة لهذه الاتفاقيات اضطر يطرح هذا الموضوع على استفتاء جديد في 8 أفريل 1962 وكانت نتيجة هذا الاستفتاء إيجابية فقد صوت ما يعادل 91% لصالح الاتفاقيات من الشعب الفرنسي.

وهذا التأييد لهذه الاتفاقيات راجع لعدة أسباب أهمها:

انهيار الاقتصاد الفرنسي، ظهور الأزمات في الحياة اليومية للمواطن الفرنسي كما أصبح الشعب الفرنسي يرفض سياسة حكومته في الجزائر وأقتنع أن حرب الجزائر لن تجلب لفرنسا وشعبها مستوى الخراب والمآسي[2].

كذلك نشاط الحركات الفرنسية المعارضة لحرب الجزائر أهمها: "حركة السلام الفرنسية" التي أصدرت بيانا[3].

---

[1] صلاح العقاد، المغرب العربي المعاصر، ج3، المؤسسة الوطنية للفنون الطبيعية، الجزائر، 1986، ص433.

[2] أحمد توفيق المدني، المصدر السابق، ص560.

[3] زاهية قدورة، المرجع السابق، ص367.

كشفت فيه للرأي العام الفرنسي السياسة الاضطهادية التي يمارسها الفرنسيون في حق الجزائريين[1].

بالإضافة إلى حركة "الإتحاد العام الوطني لطلبة فرنسا" الذي قام بإصدار بيان يدعو فيه الحكومة الفرنسية إلى مواصلة المفاوضات مع الحكومة المؤقتة بهدف إنهاء حرب الجزائر وقد جاء هذا البيان: أن الإتحاد الوطني لطلبة فرنسا يؤكد من جديد أن المفاوضات مع الحكومة المؤقتة والوصول بهذه المفاوضات إلى هدفها المنشود هو وحده الكفيل بوضع حد لهذه الوضعية الدامية[2].

الشخصيات الثقافية الفرنسية: وقد أصدرت هذه الشخصيات بيانا يدعو فيه الشباب الفرنسي إلى التنديد بالأعمال التي لا تتفق مع المبادئ الإنسانية ومن أهم ما تضمنه هذا البيان "الفرنسيون ببقائهم صامتين يعتبرون متواطئين في هذه الأعمال الاضطهادية العنصرية التي أصبحت مسرحا لها والتي تعود بنا إلى تلك الأيام السوداء أيام الاحتلال النازي..."

والجدير بالذكر أن هذه المنظمات قد لعبت دورا فعالا في توعية الشعب الفرنسي وتعبئته من أجل التصويت لصالح اتفاقية إيفيان ووقف إطلاق النار في 8 أفريل 1962[3].

والأمر الذي أثار الرأي العام الفرنسي ضد الحكومة الفرنسية هو مظاهرات 11 ديسمبر 1960 والتي بينت للشعب الفرنسي حقيقة الثورة الجزائرية والتي سببها ظهر التيار المناهض للسياسة الفرنسية والذي يطالب بحل للقضية الجزائرية[4].

---

[1] زاهية قدورة ، المرجع السابق ، ص357.

[2] عقيلة ضيف الله ، التنظيم السياسي الإداري في الجزائر ، 1954-1962، أطروحة دكتوراه دولة في التنظيم السياسي والإداري، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر ، 1995، ث، ص400، 402.

[3] المرجع نفسه ، ص403.

[4] زاهية قدورة، المرجع السابق، ص358.

أ- رد فعل الرأي العام العالمي:

أما الرأي العام العالمي فقد استجاب لاتفاقيات إيفيان حيث اعتبرها الزعماء المعروفون بخبرتهم الثورية انتصار عظيما للشعب الجزائري ففي: 19 مارس 1962 أرسل رئيس الدولة اليوغسلافية "جوزيف بروس تيتو" رسالة لرئيس الحكومة المؤقتة الجزائرية "بن يوسف بن خدة" حيث عبر فيها عن فرحته بوقف إطلاق النار واستقلال الشعب الجزائري أما فيدال كاسترو فقد قال عن إيجابية هذه الاتفاقيات وعن تضامنه مع الشعب الجزائري لكي يواصل مصيره إلى النهاية وأن هذه الاتفاقيات قد أعطت للشعب الجزائري استقلاله وسيادته التي طالما كافح عليها وهذا ليبدأ الشعب الجزائري بالبناء والتشديد[1].

وأعترف "شون لاي" الوزير الأول الصيني أنداك بإيجابية الاتفاقيات حيث قال: "انتصار الشعب الجزائري هو انتصار الشعب الصيفي وهو انتصار الشعوب الأسيوية والإفريقية وشعب ودولة الصين يعطون أهمية لكل انتصار ولكل تطورات الشعب الجزائري وللاستقلال ونحن دائما أيدنا كفاحهم الصحيح نرجو لكم من صميم قلوبنا نجاحات أخرى في كفاحهم المسلم وفي الاتفاقيات وسوف تحققون الاتفاقيات والاستغلال النهائي والرئاسة على كل التراب الجزائري وكذا الشعب الجزائري[2].

وفيما يخص الولايات المتحدة الأمريكية فقد أعترف "جون كينيدي" باستقلال الجزائر وعين قنصلا بها قائما بأعمال السفارة الأمريكية هناك ريثما يعين سفيرا له وكذلك كان يأمل بأن تقوى الروابط من الحكومة الجزائرية مستقبلا[3].

أما أعضاء المجموعة الأفرو أسيوية فقد قدموا تهانيهم الخالصة للحكومة الجزائرية المؤقتة واعتبروا اتفاقيات إيفيان عمل سياسي رائد.

---

[1] محمد حسين، المرجع السابق، ص554.

[2] أحمد توفيق المدني، المصدر السابق، ص561.

[3] المصدر نفسه، ص562.

أما بعد المواقف العربية فيمكن ذكرها فيما يلي:

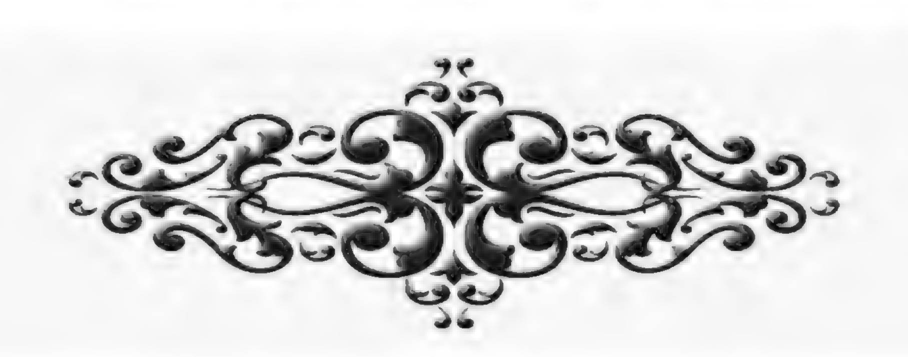
لقد صرح جمال عبد الناصر عن هذه الاتفاقيات قائلا: "إن اتفاقيات إيفيان بين المفاوضين الجزائريين والفرنسيين فتحت أفاق جديدة وأمال واسعة من أجل سلام عادل في إفريقيا الشمالية وكان من بين نتائج هذا الاتفاق ولأول مرة اعتراف فرنسا باستقلال الجزائر ووحدة التراب الوطني[1]، أما رئيس الحكومة اللبناني رشيد كرماني فقد صرح قائما: بأن توقف العدوان على الجزائر ليس هو نهاية الإمبريالية ولكن بداية التعاون الدولي لصالح الإنسانية".

وأبرزت جريدة جريدة الثورة العراقية دور الشعب الجزائري فيما وصل إليه واعتبرته نصر له حيث أنها كتبت عن محاولة المنظمة السرية الفرنسية في إفشال اتفاقيات إيفيان وهذا من أجل حق الشعب الجزائري لاستخدام العنف من جديد وكذلك التشكيك بقدراته في حكم نفسه بنفسه ولكن بالرغم من هذه المحاولات فإن الشعب قبل قد أحرز النصر في الخطوة الأولى عن طريق الاستقلال[2].

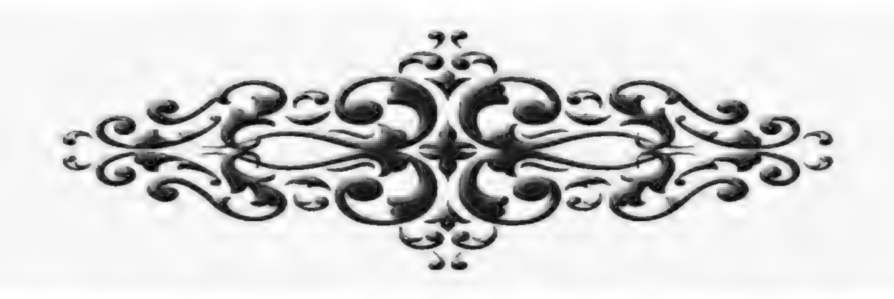
---

[1]بو اللحليب فتيحة، بوتلارة عزيزة، المرجع السابق، ص42.

[2]أحمد توفيق المدني، المصدر السابق، ص ص562، 563.



خاتمة



خاتمة:

مما سبق تبين لنا أن المفاوضات قد مرت بمراحل عديدة حيث كانت في بادئ الأمر عبارة عن اتصالات سرية وشبه رسمية كانت هذه الأخيرة عبارة عن مرحلة جس النبض والهدف منها القضاء على الثورة وتمزيق عزيمة الثوار.

-مفاوضات فعلية والتي تمثلت في لقاء مولان ولوسارن إلا أنها فشلت كالعادة ولم تأتي بجديد وذلك بسبب عدم موافقة الطرفان على النقاط المطروحة.

-محاولة ديغول القضاء على الثورة من خلال خطة التي تمثلت في إحداث إعاقات للثورة من جهة وإدخال إصلاحات اجتماعية وثقافية للشعب الجزائري مثل فكرة سلم الشجعان أو بالأحرى الخذلان محاولة منه لتمويه وإبعاده عن تأييد ثورته من جهة أخرى.

-محاولة خلق قوة ثالثة في الجزائر والمتمثلة في الشخصيات السياسية كامصالي الحاج حتى يبعد جبهة وجيش التحرير عن تمثيل شعبهم إلى غاية محاولة فصل الجنوب عن الشمال كل هذه الخطط فشلت واضطر ديغول في الأخير للاعتراف بحق الجزائريين تقرير مصيرهم والجلوس على طاولة المفاوضات مع ممثلي جبهة التحرير.

-لتأتي المفاوضات الفعلية والجدية وهذا بعد أن مرت فرنسا بأوضاع وظروف لتدفعها نحو الوصول إلى اتفاقيات إيفيان.

-في بادئ الأمر تعثر لقاء إيفيان بسبب محاولة فرنسا لتطبيق سياسة الطاولة المستديرة وعدم الاعتراف بجبهة التحرير الممثل الوحيد للشعب الجزائري.

-اغتيال رئيس بلدة إيفيان كاميل بلان في أفريل 1961 من طرف منظمة الجيش السري من أجل إفشال المفاوضات.

-محاولة انقلاب الجنرالات الأربعة على الجنرال ديغول والإطاحة بالحكومة إلا أنها لم تنجح.

خاتمة

كذالك بعد دراستنا لمضامين اتفاقية إيفيان استخلصنا عدة نقاط سوداء أو بالأحرى محاولة لغرس قيود حول الجزائر خاصة نقطة محافظة فرنسا على اللغة الفرنسية في الجزائر وفي بعض المعاملات هذا ما أدى بالشعب الجزائري إلى ممارسة اللغة الفرنسية على حساب اللغة الأم العربية وهذه الظاهرة لا زلنا نعاني منها إلى يومنا هذا إذ لا نجد حوار بين أبناء الشعب لا يخلو من كلمة فرنسية.

فاتفاقية إيفيان خدمت الجانب الفرنسي أكثر منه الجانب الجزائري فهذا الأخير قدم تنازلات كبيرة ومساومات اعتبرتها ظرفية فقط إذ تم التركيز على تحقيق المطالب السياسية التي ثم تكريسها في نداء أول نوفمبر 1954 والمتمثلة في وحدة التراب الوطني ووحدة الشعب الجزائري والاستقلال التام والكامل للتراب الجزائري فباقي المجالات بدى واضحا سيطرة فرنسا عليها بداية من ضمانات المستوطنين وقرارات العفو.

-نقطة مهمة عندما فشلت فرنسا في فصل الصحراء وضعت قيود لاستغلالها إلا أن الوفد وافق عليها باعتبارها ظرفية ووقتية فكان المهم هو تحقيق مبادئ أول نوفمبر واسترجاع السيادة الوطنية حيث جسدت هذه الاتفاقية تبعية لفرنسا بالرغم من الحصول على الاستقلال خاصة في المجال الاقتصادي والثقافي.

كما أن هذه الاتفاقية قد نتجت عن تمخضات بمجرد التوقيع عليها ودخول وقف إطلاق النار حيز التنفيذ فقد كانت لها نتائج وخيمة أحدثت خلافا كبيرا بين قادة الثورة الجزائرية، ونلمس هذا الأمر من ناحية ردود الأفعال حول هذه الاتفاقية إذ نجد من كان موافقا عليها مثل أعضاء الحكومة المؤقتة بما فيها القادة الخمس المسجونين إلا هيئة الأركان العامة كانت رافضة لها حيث أرادت الحصول على الاستقلال عن طريق الحل العسكري كذلك عدم وثوقها بفرنسا واعتبرت أنه في حالة لم تنجح المفاوضات سوف تضعف عزيمة الثوار وقدرتهم على الرجوع نحو السلاح من جديد.

أما بالنسبة لقادة الولايات نجد أن هناك انقسام فيما بينهم فهناك من ساند الحكومة المؤقتة وطرف أخر انحاز إلى هيئة الأركان العامة وطرف محايد والمتمثل في الولاية الرابعة.

وبهذا تظهر بذور الانقسامات داخل الأعضاء وظهور الأزمات فيما بينهم إلا أن الشعب ظل مساندا للقيادة الوحيدة ألا وهي جبهة التحرير.

-أما الجانب الفرنسي فقد رفض المستوطنين هذه الاتفاقية وتعارضوا مع سياسية ديغول فقاموا بأعمال مشينة وعنيفة ضد الشعب إلا أن ديغول سارع إلى القبض على قادتها قبل أن تتأزم الأمور وتفشل الاتفاقية.

وبهذا نجد ديغول حاول القضاء على المعارضة الشديدة لهذه الاتفاقية حيث اضطر لطرح هذا الموضوع على استفتاء جديد في 8 افريل 1962 من أجل تقرير المصير فكان بنسبة 99،99% نعم ومؤيد لاستقلال الجزائر.

وبهذا فإن الرأي العام الفرنسي وبداية من الشعب الفرنسي قد أبدى موافقته للاستقلال.

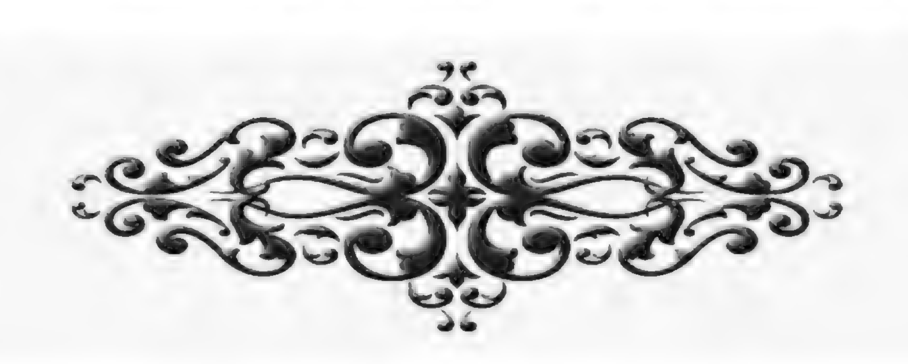
كذلك تخوف ديغول من سقوط باقي بنود اتفاقية إيفيان خاصة الضمانات دفع به لتعجيل الامور.

أما بالنسبة للرأي العام العالمي فقد استجاب ووافق على اتفاقية إيفيان واعتبرها بعض الزعماء المعروفون أمثال "جوزيف بروس تيتو" "فيدال كاسترو" "شون لاي" واخرون بأنها بمثابة نصر للشعب الجزائري.

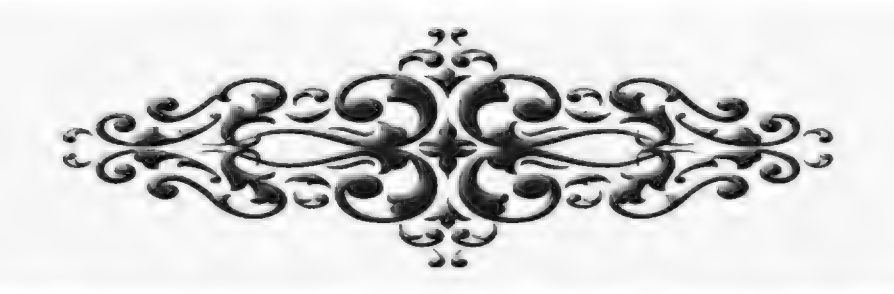
وبهذا نقول إنه بالرغم من صعوبة مسيرة القادة نحو المفاوضات والعواقب التي تخللتهم بالإضافة إلى محاولة فرنسا لفرض قيود ونقاط سوداء داخل بنود الاتفاقيات إلا أن جبهة التحرير قد نجحت في الحصول على استقلال الجزائر.

خاتمة

إلا أن السؤال يبقى دائما مطروحا هل تخلصت الجزائر من خلال هذه الاتفاقية من الاستعمار أم أنها نقلت البلاد من استعمار مباشر إلى استعمار غير مباشر؟



الملاحق



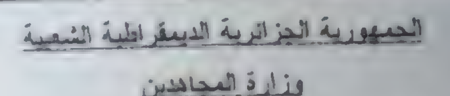


كل ما تقدمه الشعوب من إعانة للجزائر
لا يسدد دين الجزائر على الإنسانية

من هولان
إلى إيمان

الملحق رقم : 01

المصدر: متحف المجاهد قالمة



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة المجاهدين

المتحف الجهوي للمجاهد / سكيكدة — ملحقة قالمة

من الأعضاء المشاركين في مفاوضات ايفيان



3/بن طوبال الأخضر المعروف عبد الله وزير الدولة :

ولد سنة 1923 بميلة ، انخرط في حزب الشعب سنة 1932 ثم أصبح عضوا في المنظمة السرية سنة 1952 وعاش مدة في منطقة أريس بالأوراس مع جماعة أخرى من الإخوة الذين كانوا في السرية ينشطون الحركة والخارجين عن القانون ، وكان من المؤيدين لاقتراحات القيام بالكفاح المسلح وكان عضوا في لجنة الـ 22 ، وبعد اندلاع الثورة عين عضوا في قيادة المنطقة الثانية (شمال قسنطينة)

و هو من الذين حضروا هجوم 20 أوت 1955 ، وحضر مؤتمر الصومام الذي عقد 1956/08/20 . وعين عضوا إضافيا في المجلس الوطني للثورة ، كما عين عضوا في لجنة التنسيق والتنفيذ في 1957 مكلف بالشؤون الداخلية وعين وزيرا للداخلية من 1958 إلى 1960 وبعدها وزرا للدولة من 1961 إلى 1962 وانتخب عضوا في المجلس الوطني الجزائري ثم رئيسا للشركة الوطنية للحديد والصلب . ثم رئيسا للمعهد العربي للحديد والصلب وبعد هذا النشاط الدؤوب تقاعد حبنا .

الملحق رقم : 02

المصدر: متحف المجاهد قالمة



من الأعضاء المشاركين في مفاوضات ايفيان

الملحق رقم : 03

المصدر: متحف المجاهد قالمة

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة المجاهدين

المتحف الجهوي للمجاهد / سكيكدة — ملحقة قالمة

من الأعضاء المشاركين في مفاوضات ايفيان



2/ محمد يزيد وزير الاخبار

ولد بالبليدة سنة 1923 بها تعلم إلى أن نال شهادة البكالوريا ، انتقل إلى باريس سنة 1945 لمواصلة دراسته بمعهد اللغات الشرقية ، انخرط في حزب الشعب و هوطالب سنة 1942 .

ثم انتقل إلى حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية وكان عضوا في اللجنة المركزية من سنة 1950 إلى سنة 1954 وانتخب كاتبا عاما لجمعية المسلمين لشمال إفريقيا 1947/1946 وفي سنة 1948 ألقي عليه القبض وحكم عليه بسنتين سجنا لحيازته على مناشير سرية .وقبل اندلاع الثورة التحريرية كان على علم بنشاط حركة اللجنة الثوريةللوحدة والعمل وكان يتتبع نشاطها .

وعين ممثلا لجبهة التحرير الوطني في أمريكا من 1955 إلى الاستقلال ، شارك بفعالية في دورات الأمم المتحدة (12/11/10) التي سجلت القضية الجزائرية وأدرجتها في جدول أعمالها .

وحينما تأسس المجلس الوطني للثورة سنة 1956 صار عضوا فيه كما عين عضوا في تشكيلة الحكومة المؤقتة كوزير للأخبار والناطق الرسمي لها من 1958/09/19 إلى 1962 بالقاهرة .

وانتخب عضوا في المجلس الوطني وعضوا في اللجنة المركزية لجبهة التحرير الوطني وكان من ضمن أعضاء اللجنة المكلفة بتحضير الميثاق الوطني الأول . عين سفيرا للجزائر في بيروت وممثلا لها لدى الحركات الفلسطينية .

الملحق رقم : 04

المصدر: متحف المجاهد قالمة

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة المجاهدين

المتحف الجهوي للمجاهد / سكيكدة

ملحقة قالمة

من الأعضاء المشاركين في مفاوضات ايفيان



5/ عمار بن عودة بن مصطفى عقيد في صفوف جيش التحرير الوطني:

ولد في 27 سبتمبر 1925 بعنابة ، وبها تعلم إلى الشهادة الابتدائية . إنخرط في الكشافة الإسلامية ثم إنخرط في حزب الشعب 1943 وفي المنظمة السرية عام 1948 ، مع ابن ازعيم عضو المجلس البلدي لمدينة عنابة و عين مسؤولا على المنظمة السرية المكونة حضريا بالمدينة . فر من سجن عنابة مع زيغود يوسف في 20 أفريل 1951 والتحق بجبال الأوراس ، ومكثا مدة مع الذين كانوا قبلهم في هذه المنطقة . هو عضو في جماعة الـ22 حيث حضر الاجتماع ، شارك في الإجتماع الذي إنعقد تحت قيادة زيغود يوسف من 25 جوان إلى أول جويلية 1955 أرسل إلى تونس مع الرائد ابراهيم مزهودي في مهمة التسليح وتمثل قيادة جبهة التحرير ، وفي 14 جويلية 1958 إستدعته لجنة التنسيق والتنفيذ إلى تونس .

وفي 14 جويلية 1958 إستدعت لجنة التنسيق والتنفيذ أعضاء هذه القيادة وأثناء مفاوضات إيفيان عين ضمن الوفد الجزائري يمثل جيش التحرير الوطني ، ولما رجع إلى الجزائر أصبح عضو في اللجنة المركزية لحزب جبهة التحرير الوطني ورئيس لجنة الإنضباط .

الملحق رقم : 05

المصدر: متحف المجاهد قالمة



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة المجاهدين

المتحف الجهوي للمجاهد رميكدة

ملحقة قالمة

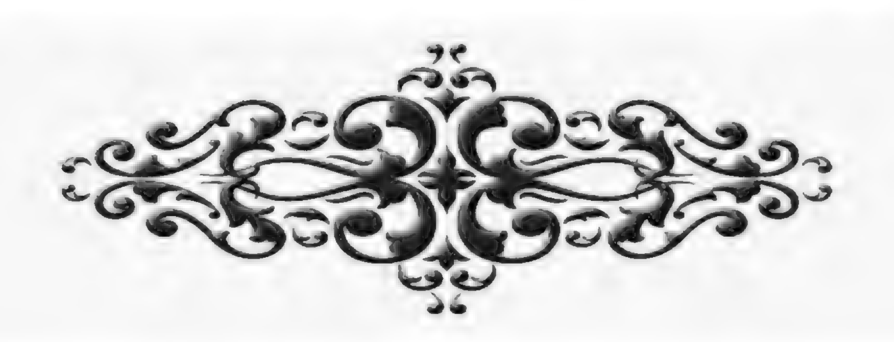
من الأعضاء المشاركين في مفاوضات ايفيان

08 الطيب بولحروف ممثل جبهة التحرير الوطني بروما :

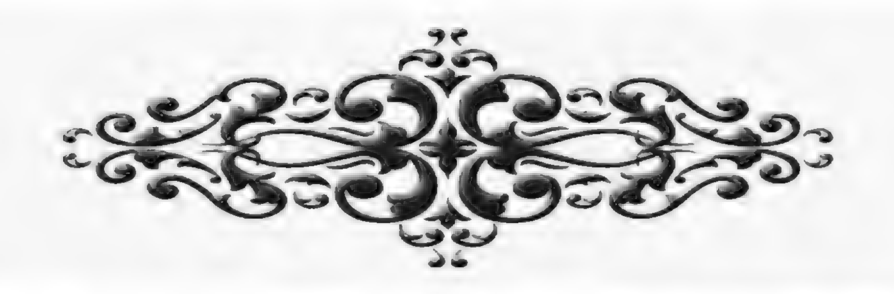
ولد في 1923/04/09 بوادي الزناتي ونشأ بمدينة عنابة حيث درس التعليم الإبتدائي وجزءا من الثانوي فيها ,حرم من التعلم بسبب إهتمامه بالسياسة والدعاية مناضل في الحركة الوطنية خاصة حزب الشعب أثناء الحرب العالمية الثانية . ثم إنتقل إلى حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية وعضو في اللجنة المركزية من 1949 إلى 1951 وفي سنة 1951 عين عضوا في اللجنة الفدرالية بفرنسا ولما إندلعت الثورة إنضم إليها . مثل جبهة التحرير بسويسرا 1958 . ثم جبهة التحرير الوطني بروما وكان نشاطه هذا له أثر كبير في شق طريق المفاوضات الرسمية .إستطاع ان يؤثر في سير المفاوضات ويزود الوفد الجزائري بملاحظات هامه بعد الإستقلال عين سفيرا.

الملحق رقم : 06

المصدر: متحف المجاهد قالمة



قائمة المصادر والمراجع



قائمة المصادر والمراجع

المصادر:

1. أبو عبد البغل، مذكرات أحمد بن بلة، تر: العنيف الأخضر، منشورات دار الأدب، بيروت، مصر.
2. إحدادن زهير، المختصر في تاريخ الثورة التحريرية، 1954، 1962، ط1، مؤسسة إحدادن للنشر والتوزيع، الجزائر، 2017.
3. أو عيسى رشيد، حرب الجزائر حسب فاعليتها الفرنسيين، تر: المغرابي محمد والمعراجي عمر، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2010.
4. أوليفي لونغ، الملف السري اتفاقيات ايفيان مهمة سوسرية لسلم في الجزائر، تر: خليل أو ذاينة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012.
5. بن خدة بن يوسف، شهادات ومواقف، دار الأمة للطباعة والنشر، الجزائر، 2007.
6. بن خدة بن يوسف، نهاية حرب التحرير في الجزائر، اتفاقيات ايفيان، تر: لحسن غدارة، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر، 1987.
7. بورقعة لخضر، شاهد على اغتيال الثورة، دار الحكمة للترجمة والنشر، الجزائر، 1990.
8. تقية محمد، الثورة الجزائرية، المصدر، الرمز، الأمل، تر: عبد السلام عزيزي، دار القصبة للنشر، 2010.
9. الحاج مصالي، تاريخ الثورة الجزائرية، دار الكتاب الحديث، مصر، 2010.
10. الحاج مصالي، مذكرات مصالي الحاج، 1898، 1938، تر: محمد معراجي، الوكالة الوطنية للنشر والاشهار، الجزائر، 2007.
11. خالد نزار، 1954، 1962 يوميات حرب، تر: سعيد اللحام، منشورات انيب، الجزائر، 2004.

12. الديب فتحي، عبد الناصر والثورة الجزائرية، ط1، دار المستقبل العربي، مصر، 1984.

13. الشاذلي بن جديد، مذكرات الشاذلي بن جديد، ملامح جديدة 1929، 1979، ج1، دار القصبة للنشر، الجزائر.

14. شارل أندري جوليان، تاريخ الجزائر المعاصر، تر: عيسى عصفور، ط1، منشورات عويدات، باريس، 1982.

15. شارل ديغول، مذكرات الأصل، التجديد 1958، 1962، تر: سموحي فوق العادة، ط2، منشورات عويدات، بيروت، 1986.

16. شارل روبير أجيرون، تاريخ الجزائر المعاصر، ط1، تر: عيسى عصفور، منشورات عويدات، بيروت، 1972.

17. كافي علي، مذكرات الرئيس علي كافي من المناضل السياسي الى القائد العسكري (1946، 1962)،د ط، دار القصبة للنشر، الجزائر، 1999.

18. المدني توفيق أحمد، حياة كفاح، ج3، ط2، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1981.

19. موريس فايس، نحو السلم في الجزائر، مفاوضات ايفيان في أرشيف الديبلوماسي الفرنسية 15 جانفي 1961، 29 جوان 1962، تر: صادق سلام، عالم الأفكار حي باجة، الليدو 2 المحمدية، الجزائر، 2013.

20. ألي موريس، الجزائر واتفاقيات ايفيان، تر: بكلي بن محمد أحمد، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2008.

قائمة المصادر والمراجع

المراجع:

1. بلخروبي عبد المجيد، ميلاد الجمهورية والاعتراف بها، تر: بونيون العربي، موفم للنشر، الجزائر، 2011.
2. بالحاج صالح ، تاريخ الثورة الجزائرية، دار الكتاب الحديث، مصر، 2010
3. بوحوش عمار، التاريخ السياسي للجزائر من البداية حتى، 1962، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997.
4. بورغدة رمضان، الثورة الجزائرية والجنرال ديغول، 1958، 1962 سنوات الجسم والخلاص، ط1، منشورات بونة للبحوث والدراسات، عنابة، 2012.
5. بوعزيز يحي، ثورات الجزائريين والفرنسيين، 19 و20، ط1، دار البحث، الجزائر، 1980.
6. بوعلام بن حمودة، الثورة الجزائرية ثورة أول نوفمبر 1954، دار النعمان للطباعة، والنشر، 2012.
7. جلال يحي، العالم العربي الحديث منذ الحرب العالمية الثانية، دار المعارف، مصر.
8. جمال قندل، خط موريس وشال وتأثيرهما على الثورة التحريرية، 1957، 1962، وزارة الثقافة، الجزائر، 2008.
9. حسين محمد، الاستعمار الفرنسي، ط1، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986.
10. خليفة الجندي واخرون، حوار حول الثورة، ج3، المركز الوطني للتوثيق والصحافة والاعلام، رغاية، 1986.
11. دبش إسماعيل، السياسة العربية والمواقف الدولية تجاه الجزائرية، 1954، 1962، دار هومة للنشر، الجزائر، 2009.
12. زبيحة زيدان المحامي، جبهة التحرير الوطني (جذور الأزمة)، د ط، دار الهدى للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.

13. زوز عبد الحميد، المرجعيات التاريخية للدولة الجزائرية، الحديثة (مؤسسات ومواثيق)، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.

14. سيد علي أحمد مسعود، التطور السياسي في الثورة الجزائرية، 1960، 1961، دار الحكمة، الجزائر، 2010.

15. الشقيري أحمد، قصة الثورة الجزائرية، ط1، تر: عبد العزيز السيد أحمد، المؤسسة العربية، الدولية للنشر والتوزيع، دار العودة، بيروت، 2005.

16. طاس إبراهيم، السياسة الفرنسية في الجزائر وانعكاساتها على الثورة، دار الهدى للنشر والطباعة، 2013.

17. عباس محمد، نصر بلا ثمن الثورة الجزائرية 1954، 1962، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007.

18. العسلي بسام، جيش التحرير الوطني الجزائري،ط خ، دار النفائس للطباعة والنشر، لبنان، دار الرائد، الجرائد، 2010.

19. عليه عثمان الطاهر، الثورة الجزائرية، أمجاد البطولات، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1996.

20. فركوس صالح، المختصر في تاريخ الجزائر في عهد الفينيقيين الى خروج الفرنسيين 814 ق م، 1962م، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، 2003.

21. قداش محفوظ، الاحتفال بالذكرى 44 ل 11 ديسمبر 1960، الجمعية التاريخية الثقافية محمد بل وزداد، الجزائر، 2004.

22. قدورة زاهية، تاريخ العرب الحديث، ط1، دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1985.

23. قليل عمار، ملحمة الجزائر الجديدة، ج3، دار البعث، الجزائر

24. قنان جمال، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر،د ط ،منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1994.
25. لحسن محمد أوزغيدي، مؤتمر الصومام وتطور ثور التحرير الوطني الجزائرية، د ط،1956 ، 1962، دار هومة للنشر والتوزيع الجزائر، 2009.
26. لونيسي رابح، الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين، دار المعرفة، الجزائر.
27. مولود قاسم نايت بالقاسم، ردود الفعل الأولية داخل وخارجها على غزة نوفمبر أو بعض ماثر الفاتح نوفمبر،د ط، دار الأمة، الجزائر، 2007.
28. نور عبد القادر، حوار حول الثورة الجزائرية، ج3، الجزائر، 1986.
29. هشماوي مصطفى، جذور نوفمبر 1954 في الجزائر، دار هومة، الجزائر، (د.ت)
30. الواعي محمود، مظاهرات 11 ديسمبر 1960، في كتاب أحداث وتأملات الثورة الجزائرية جمعية أول نوفمبر حماية ماثر الثورة الجزائرية، 1994.

الرسائل الجامعية:

1. بو اللحليب فتيحة، بوتلارة عزيزة، مسار اتفاقيات ايفيان 1956، 1962، مذكرة لنيل شهادة ليسانس في التاريخ الحديث والمعاصر، تحت اشراف مصطفى حداد، جامعة منتوري، قسنطينة، 2001، 2002.
2. شلي أمال، التنظيم العسكري في الثورة التحريرية الجزائرية رسالة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية، جامعة العقيد الحاج لخضر، باتنة، 2005، 2006.
3. ضيف الله عقيلة، التنظيم السياسي الإداري في الجزائر، 1954، 1962، أطروحة دكتوراه دولة في التنظيم السياسي والإداري معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية جامعة الجزائر، 1995.

4. عبد الغفور الشريف، موقف الجمعية العلماء المسلمين الجزائريين من الثورة التحريرية من خلال جريدة البصائر، 1954، 1956، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم الاعلام والاتصال، كلية العلوم السياسية والاعلام، جامعة الجزائر، 3 الجزائر، 2010، 2011.

5. عبير سعيدان، منظمات الجيش السري نشاطها الإرهابي 1961، 1962، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر، تخصص التاريخ المعاصر، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012، 2013.

6. قاسم رشيد، مشاريع الوحدة المغاربية مؤتمر طنجة المغاربي 1958، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ المعاصر، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة 2014، 2015.

7. قمحوش هاجر، التنافس بين جبهة التحرير الوطني والحركة الوطنية الجزائرية في المحافل الدولية منظمة الأمم المتحدة نموذجا، مذكرة لنيل شهادة الماستر في تخصص التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة محمد خيضر، بسكرة.

8. منغور أحمد، موقف الرأي العام الفرنسي من الثورة الجزائرية 1954، 1962، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الحركة الوطنية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2005، 2006.

9. ميلودي سهام، اتفاقية إيفيان، أسبابها، مضمونها وردود الأفعال، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ، تخصص تاريخ حديث ومعاصر، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2015، 2016.

دوريات:

1. خامس سامية، العلم الجزائري الحرية والتحدي مظاهرات 11 ديسمبر 1960، المصادر، ع18، دار الزعاطشة، الجزائر، 2008.

2.مقنوش كريم، جرائم المنظمة السرية، في الجزائر، المصادر، ع9، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية، الجزائر، 2004.

مجلات:

1. سعاد ب، مظاهرات 11 ديسمبر، أمرت بها الحكومة المؤقتة لينجزها الشعب التحدي ع4، الجزائر، 2010.
2. مجلة الدراسات التاريخية للمقاومة، المتحف الوطني للمجاهد، العدد 03، 1995.
3. ميلودي سهام، مسار المفاوضات الجزائرية الفرنسية، المجلة الجزائرية للبحوث والدراسات التاريخية المتوسطية، العدد الثاني، شتاء، 1436، 2015.

الجرائد:

1. جريدة المجاهد، العدد 23، 7ماي، 1958.

" العدد 92، 27 مارس، 1961

موسوعات:

1. الحسيني معدى، موسوعة أشهر الثوار، ط1، دار النهار مصر، 2012.

محاضرة:

1. مالك رضا، مفاوضات إيفيان ما يبدو ومنها ما في الكواليس، محاضرة ألقاها بمناسبة ذكرى 28 لعيد النصر 19 مارس، المنظمة الوطنية للمجاهدين.

معجم:

1. عادل نويهض، معجم أعلام الجزائر من صدر الإسلام حتى العصر الحاضر، ط2، مؤسسة نويهض الثقافية لتأليف والترجمة والنشر، لبنان، 1980.

قائمة المصادر والمراجع

مقال:

1. دحو ولد قبايلية، اتفاقيات إيفيان الاتصالات المحادثات المفاوضات ابان ثورة التحرير الوطنية 1954، 1962.

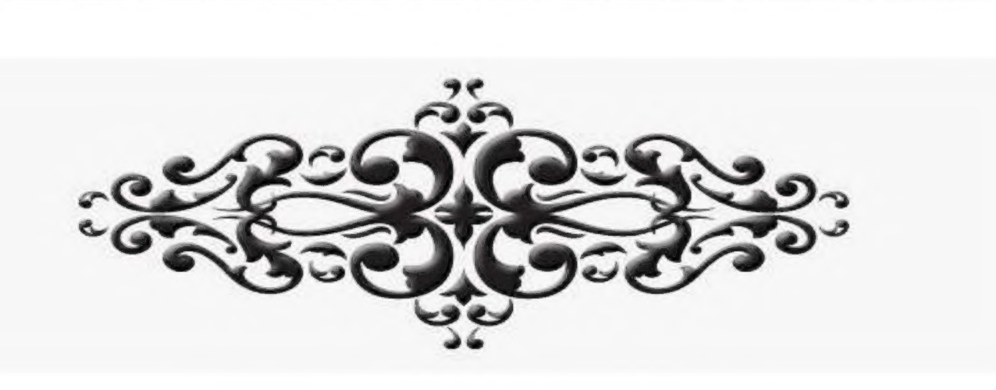
مراجع باللغة الفرنسية:

كتب:

1. Cheufi achour, la classe politique algérienne de 19 00a nos jours ,dictionnaire bibliographique, ed, casbah 2001
2. Debré michel ,couverner mémoires 1958-1962, ed,albin michel paris 1988
3. Droz bernard ,lever evelyne histoire de la guerre dalgérie 1954-1962, éd, du sseuil France 1982
4. Meynier gillert, histoire intérieur du fln (1954-1962) ,ed ,casbah alger 2003
5. Stora benjamine, dictionnaire bibliographique de militants nationalistes algériens 1926-1954, éd ,lharmathan paris 1985
6. Théroult sylvie, histoire de la querredindépendance algérienne, flamarion, France 2005.

كتب مصادر باللغة الفرنسية:

7. Ben youcef benkhedda ,la fin de la guerre dalgerie les accords d évian ,opu,alger 1998
8. Ferhat abbes ,autopsie dune guerre « laurose », éd, algérie livres ,alger 2011
9. Jacques soustelle ,l éspérancetrahier 1958-1961 ,éd ,de lalma paris 1962
10. Malek redha ,l algérie à evian ,histoire des négociations secrétes (1956-1962), éd ,dahlab,alger 1995



فهرس المحتويات



فهرس المحتويات

فهرس المحتويات